

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٠٧**

الأربعاء ١١ تموز/يوليه، ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فالستروم	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	الصين	السيد ما جاوشاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد أشيكباييف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد روغينات
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

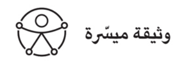
جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتصدي لها







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتصدي لها

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحّب ترحيباً حاراً برؤساء الدول والحكومات وبالوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين هنا في قاعة مجلس الأمن. يؤكّد حضورهم اليوم على أهمية الموضوع الذي سنناقشه المناقشة. كما يسعدني أن أرحّب مرة أخرى بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد؛

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من ترينيداد وتوباغو، والسودان، والعراق، وملديف، وناورو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب بفخامة السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو. وأود أيضاً أن أرحّب بمعالي السيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية لجمهورية العراق.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هندو إبراهيم ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من نائبة الأمين العام ومن معالي السيد الجنابي ومن السيدة إبراهيم.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالثناء على مجلس الأمن لتركيز اهتمامه على المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وأود أن أتناول أربع مسائل رئيسية اليوم: أولاً، طابع التحديات التي تواجه أمننا المشترك والتي تشكلها المخاطر المناخية؛ ثانياً، الآثار المترتبة على تغير المناخ؛ ثالثاً، الإجراءات التي يجري اتخاذها من جانب منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لها؛ وأخيراً، الأمر المطلوب منا جميعاً لضمان أن نواصل إدماج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ مركزياً في الاعتبارات الأمنية.

من الواضح أن تغير المناخ يشكل تهديداً حقيقياً وهو يسير بخطى حثيثة. وفي وقت سابق من هذا العام، أكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ كانت أعلى الأعوام المسجّلة حرارة. ولا يفتأ مستوى تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي يرتفع. هذا التصاعد يعني أننا في خطر متزايد من موجات الحرارة والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات، ونحن نشهد الآن جميع هذه الأشياء تحدث بشكل أكثر تواتراً.

وعلى الرغم من أن الآثار الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن تنتشر بشكل غير متساو عبر مختلف المناطق اليوم، لن يكون أي بلد بمنأى عن آثاره على المدى الطويل. ولكننا نرى آثاراً غير متناسبة على الفئات الضعيفة والمهمشة اجتماعياً. ويجب علينا أن نعمل معاً برؤية مشتركة والتزام بالتعاون المتعدد الأطراف. تلك هي فرصتنا الوحيدة لإيجاد حلول فعالة ومستدامة لهذا التحدي الهائل.

تتجاوز الآثار المترتبة على تغيّر المناخ تلك البيئية منها تحديداً. فتغير المناخ يرتبط ارتباطاً لا ينفصم ببعض أكثر التحديات الأمنية إلحاحاً في عصرنا. وليس من قبيل المصادفة أن البلدان الأكثر تعرضاً لتغير المناخ غالباً ما تكون أكثر عرضة للنزاع والهشاشة. إن البلدان الهشة معرّضة لخطر أن تصبح

عالقة في دوامة النزاع وكوارث المناخ. وحيثما تقوّض القدرة على الصمود، يمكن للمجتمعات أن تتعرّض للتشرّد وللاستغلال. ومع ذلك، فإن تأثير تغير المناخ على الأمن يمكن أن يتخذ عدة أشكال مختلفة، كما حاولت المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة أن تبرهن. وهي تشمل فقدان سبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي، والمخاطر على قاعدة الموارد الطبيعية. لا تصبح العديد من هذه المظاهر واضحة إلا بمرور الوقت.

ويعاني حوض بحيرة تشاد من العديد من تلك التحديات. وبما أني عدت للتو من زيارة مشتركة إلى المنطقة مع الاتحاد الأفريقي ووزيرة خارجية السويد، السيدة مارغوت فالستروم، فقد رأيت الحالة على أرض الواقع بكل ما فيها من التعقيد والإلحاح. ويشهد الحوض أزمة ناجمة عن مزيج من العوامل السياسية والاجتماعية–الاقتصادية والإنسانية والبيئية. إن التقلّص الجذري لبحيرة تشاد بأكثر من ٩٠ في المائة منذ ستينيات القرن العشرين قد أدى إلى تدهور البيئة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي وانعدام الأمن الذي يؤثر في ٤٠ مليون شخص. وقد أدى تفاقم التنافس على الموارد الشحيحة والحلقة المفرغة للمخاطر والضعف إلى انخفاض قدرة السكان على التكيف مع الأزمة الإنسانية.

وأنا شخصياً نشأتُ في منطقة حوض بحيرة تشاد، في مايدوغوري. وعندما كنت طفلة، كنت أعبر البحيرة على مركب حوّام، وأفكّر في أني ذاهبة إلى المملكة المتحدة. واليوم، لا يمكنك أن تركب في صندل لعبورها. إن الحالة حقيقية. ولا مفر من ذلك. فلا يوجد سوى أماكن لاختباء الإرهابيين.

إن تراجع النشاط الاقتصادي والخسائر الزراعية قد أدت إلى انعدام فرص العمل في جميع أنحاء المنطقة. لقد أدى التهميش الاجتماعي–الاقتصادي إلى جعل السكان، وخاصة الشباب، عرضة إلى خطر التطرف العنيف، كما وفّر مرتعاً خصباً للتجنيد من جانب جماعات مثل تنظيم بوكو حرام. إن تمرّد جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا والبلدان المجاورة لها وهي الكاميرون وتشاد والنيجر قد خلّف أكثر من ١٠ ملايين مشرّد وأسفر عن تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الأساسية، ومرافق الرعاية الصحية والتعليم، والممتلكات التجارية، والمنازل الخاصة والأصول الزراعية.

يُبرز الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والنزاع. وينبغي أن تُعتبر تقييمات المخاطر الأمنية للمناخ والإبلاغ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية بمثابة إنذار مبكر لمنع نشوب النزاعات. ويجب أن نفهم تغير المناخ على أنه مسألة واحدة في شبكة من العوامل التي يمكن أن تؤدّي إلى النزاع وتفاقمه. وفي إطار تلك الشبكة، يعمل تغير المناخ بوصفه عاملاً مضاعفاً للمخاطر، فهو يطبّق ضغوطاً زائدة على بؤر التوتر السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة. وكما قال لي الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد خلال زيارتنا: ”في نهاية المطاف، ما الذي أنشأ هذا النزاع؟“ فبالنسبة له، كان اختفاء البحيرة عاملاً رئيسياً. وفي بول، تقلصت البحيرة بأكثر من ٩٠ في المائة في بضعة عقود من الزمن. ومن الملحّ اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ وهذا جزء لا يتجزأ من بناء ثقافة الوقاية وضمان السلام.

وتقوم منظومة الأمم المتحدة بالتصدي لمخاطر المناخ على عدة جبهات. خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، أقرّ مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ على الاستقرار في عدة مناطق جغرافية – حوض بحيرة تشاد، وغرب أفريقيا، ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي. وتنظر منظومة الأمم المتحدة بجدية إلى مسؤوليتها عن تقديم تحليل متكامل إلى مجلس الأمن فيما يناقش هذه المسائل.

ومن هذا المنطلق، فإننا مصممون على حشد قدرات الأمم المتحدة من أجل تحسين الفهم والاستجابة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على جميع المستويات. ونحن نزيد جهودنا المتصلة بتقييمات المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ واستراتيجيات

إدارتها. ونواصل تعزيز قدرتنا على فهم أثر تغير المناخ على الأمن، ودمج النتائج التي نتوصل إليها في عمليات التقييم والتخطيط، فضلا عن تنسيق الجهود بين كيانات المنظومة بطريقة أفضل.

فعلى سبيل المثال، سيُبلغ التقرير المقبل للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالصلة بين تغير المناخ والأمن في المنطقة. وتُعنى استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل المعدلة نفسها بالمناخ إذ تركز على بناء القدرة على التكيف وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وستواصل الأمم المتحدة الإسهام في تعزيز صمود وقدرة المرأة الريفية ومجتمعاتها على التكيف مع آثار تغير المناخ عن طريق دعم الزراعة بتقنيات الذكاء المناخي والرعي المستدام على الصعيد الإقليمي. وتدعم الأمم المتحدة أيضا الجهود الناجحة التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد لتنفيذ استراتيجية وبرنامج تحقيق الاستقرار. ويشمل ذلك أيضا برنامجا إنمائيا للإنعاش في بحيرة تشاد.

وعلى الصعيد الدولي، فإن بوسع الأمم المتحدة أن تساعد على تنسيق الجهود وضمان التكامل والتنسيق بين الأطر المتعلقة بالمناخ. وسندعم الجهود الرامية إلى وضع خطة عمل عالمية للقدرة على الصمود بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

فما هو الطلب؟ إن علينا دعم البرامج التي تضع المرأة والشباب في صميم جهودنا. ونحن نعلم أن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على المرأة. ويسعدني وجود السيدة هندو إبراهيم هنا لتقدم لنا صورة أكثر وضوحا لما يعنيه ذلك على أساس يومي. ويعني التصحر أنه يجب على المرأة أن تذهب إلى أماكن أبعد لجلب المياه والطعام، ما يجبرها على التخلف عن التعليم ويحرمها من الفرص الاقتصادية في الأجل الطويل. وحين يُحرم الشباب من العمل فإنهم يسلكون الطريق البديل، ألا وهو الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتصدى للعديد من تلك التحديات بالفعل. ويتطلب هذا التقدم استثمارات عاجلة من حيث الحجم.

إلا أن واقع اليوم مختلف جدا. فقد أصبح تحدي تغير المناخ وخطره اليوم واضحين جدا وأدركت مخاطره جميع البلدان واعترفت بها، وهي تقتضي بذل جهود هائلة.

وكما قال الأمين العام، فإن تغير المناخ يحدث بأسرع مما نتصور ونفعل في مواجهته. ونعوِّل على مجلس الأمن في الاضطلاع بدوره لمساعدة البشرية على مواكبة ذلك التغير.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق.

السيد الجنابي (العراق): يشرفني الحضور معكم اليوم تلبية لدعوة كريمة من معالي وزيرة الخارجية السويدية لتقديم عرض عن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. وهو موضوع حيوي وليس أدل على ذلك من مداولات اليوم بهذا الشأن. وأشيد بمبادرة السويد في عقد هذا الحوار المفتوح.

أود بدءا أن أنقل لهذا المجلس الموقر، التحيات الصادقة لحكومة وشعب وادي الرافدين، بلدي العراق، المتطلع للاستقرار والتقدم والرفاه، والتمنيات بأن تسهم هذه المداولات في تعزيز الأمن والسلم العالميين.

إننا ننظر إلى هذه المداولة المخصصة للمخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية، باعتبارها ارتقاء بالمسؤولية الدولية، وإجراء وقائيا للحد من المخاطر، وتجنبا للأزمات المحتملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتحديا أمميا على مستوى دور منظمة الأمم المتحدة المرتكز على السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ونعتقد أن التغيرات المناخية لها تأثير سلبي كبير على الركائز الثلاثة المذكورة.

إن ارتفاع معدلات حرارة سطح الأرض، إن لم تكن بحد ذاتها تهديدا مباشرا ومحسوسا — وهذا ما أعتقده صحيحا، فإنها وبدون شك تضاعف من حجم المخاطر المألوفة الأخرى، وتزيد من تعقيداتها وشدة تأثيرها في مناطق عديدة من العالم، ومنها منطقتنا، وتعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلداننا، وعلى التحديد الأهداف: ١ و ٢ و ٦ و ١٣ و١٥. وإن الإخفاق في ذلك يؤدي إلى المزيد من الفقر والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والمائي وانتهاك حقوق الإنسان، وخاصة ضد النساء والأطفال والفئات الأكثر هشاشة في ظروف عدم الاستقرار.

إن انحباس الأمطار والاستخدام غير المستدام للموارد المائية يفاقمان مشكلة ندرة المياه واستنزاف موارد الأرض الداعمة للحياة، ويسببان النزوح والهجرة. ولا شك فإن أدراج الأمم المتحدة تحتفظ بإحصائيات مخيفة عن أعداد النازحين والمهاجرين لأسباب اقتصادية وبيئية. وعلى الرغم من أن أعداد الذين ابتلعتهم البحار والمحيطات غير معروفة، لكن أسباب هجرتهم المميتة يعرفها جميع الحاضرين في هذه القاعة وخارجها، وهي الفقر والحروب وعدم الاستقرار وانعدام وسائل العيش الكريم الناتجة عن انتشار التصحر والاحترار المناخي وفقدان التنوع الأحيائي، أي التحديات التي عُقدت من أجل مكافحتها ثلاث اتفاقيات دولية مهمة وهي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية والإقليمية منذ إعلان ريو دي جانيرو إلى يومنا هذا.

لقد نشأت الحضارات الإنسانية الأولى في أحواض الأنهار الكبرى في مختلف القارات، ومنها وادي الرافدين، دجلة والفرات. وكان لمياه الرافدين، بوفرتها وعذوبتها، الدور الأكبر في بزوغ فجر الحضارة السومرية العرقية. وهكذا فعل نهر النيل العظيم في أرض مصر.

ولذلك، فمن المقلق أن أحواض الأنهار الكبرى في الشرق الأوسط على وجه التحديد، تتعرض إلى ضغوط وإجهاد كبيرين، ناتجين في شقهما الأول عن التغيرات المناخية، وفي شقهما الآخر عن التنافس على الاستخدامات والسيطرة على الموارد المائية المشتركة في ظل انعدام الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف فاعلة، أو أطر إقليمية للاستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة، أو نابعة من عدم الاكتراث أساسا بتطبيق مبادئ القانون الدولي ومرجعياته المعروفة، بما يؤمِّن حقوق جميع الدول المتشاطئة.

إن هذا يفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويزيد حدة الأضرار الناتجة عن ظاهرة التغير المناخي التي أدت حسب ملاحظاتنا إلى انحسار حوالي ٢٥ في المائة من الساقط المطري أو الغطاء الثلجي في أعالي الأحواض النهرية، دجلة والفرات، علما بأن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كان قد توقع انخفاض هطول الأمطار والثلوج بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ٦٠ في المائة في حوضي دجلة والفرات. وهذه بالطبع تترجم إلى انحسار مماثل في تدفق النهرين إلى بلدي العراق، مع زيادة الطلب على المياه المشتركة لأسباب شتى، منها النمو السكاني والاحتياجات الاقتصادية المختلفة، ويتمخض ذلك عن منافسة غير منصفة لدول المصب، ومنها بلدي العراق. وفي وضع سياسي وأمني ملتبس كما هو الحال في الشرق الأوسط، فإن العزوف عن التعاون وعدم احترام الاستخدامات القائمة، والإجحاف بالحقوق المائية تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار في المنطقة.

إن التأثير المركَّب للتغيرات المناخية، وتشغيل السدود الكبرى، أديا، على سبيل المثال، إلى انخفاض معدل إيرادات نهر الفرات بنسبة ٥٠ في المائة خلال العشرين عاما الأخيرة، وتغيير نمط الجريان الطبيعي ومواسمه. كما أدت التغيرات المناخية إلى تقلص الغطاء الأخضر واشتداد التصحر، فارتفعت معدلات

درجات الحرارة بحوالي ١,٥ درجة مئوية على الأقل. وهذا يمثل فقدان ما لا يقل عن ١٥ في المائة من إنتاجية الأرض، حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وخروج مساحات أخرى عن الاستخدام نتيجة ندرة المياه، أو تحويلها إلى أرض هامشية. وتشير تقديراتنا إلى أن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأراضي العراقية الخصبة تاريخيا، مهددة بدرجات متفاوتة بالتصحر الناتج عن الاحترار المناخي وشح الإيرادات المائية. وينطبق الشيء نفسه على دول المنطقة. وينطبق الشيء نفسه على دول المنطقة. ولهذا فقد لجأت مصر وكذلك العراق هذا العام إلى تقليص المساحات المزروعة ومنع زراعة بعض المحاصيل التي اعتاد السكان على زراعتها منذ فجر التاريخ بسبب ندرة المياه. وهذا تحد عصيب للتقاليد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأنماط سائدة ومستقرة، بل ومتجذرة، وتمثل حلقة حرجة للنظام الغذائي تمس حياة ملايين السكان.

إن تغير المناخ واستنزاف الموارد المائية يقضيان على خصوبة التربة فتتحول إلى أرض جرداء سترغم أية مجموعة بشرية على الهجرة إلى أماكن أخرى قد لا تقل قسوة بسبب انعدام القدرة على التكيف والهشاشة الناتجة عن العيش على ما تتيحه الأرض من كلأ وعشب ومزروعات تعتمد بدورها على مياه تتناقص مع الوقت أو هطول أمطار شحيحة بدأت أنماطها وتوقيتاتها تتغير بسبب تغير المناخ. والأخطر في ذلك هو أن نزوح سكان الريف، وهم منتجو الغذاء بالأساس، يسبب خسارة مضاعفة، أي نقصان في عدد منتجي الغذاء من جهة، وزيادة في عدد السكان غير الآمنين غذائيا من جهة أخرى.

إن من الانصاف قيام المجتمع الدولي بالتدخل الإيجابي الوقائي لتعزيز قدرة البقاء والاستقرار ومقاومة التغيرات القاسية في المعطيات الحياتية المعتادة في المناطق الهشة، أو الأكثر تعرضا لتغير المناخ، أي بدعم برامج التكيف مع آثار تغير المناخ، لأن ذلك ليس مطلوبا فحسب، بل هو أقل كلفة من محاولات إسكان المهاجرين بيئيا واقتصاديا في أماكن أخرى أو إعادة تأهيل أراضيهم المهجورة، التي قد يكون أصابها ضرر دائم بسبب هجرتهم لا يمكن معه استرجاع خصائص التربة الخصبة. ومن الواضح أيضا استحالة إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية أو تعويض خسائرهم. هذا إضافة إلى أن الإجراءات الوقائية والاستباقية تسهم في تجنب المآسي الإنسانية التي تتحمل وزرها الأكبر النساء والأطفال والفئات الاجتماعية الضعيفة، فضلا عن كون العديد من الإجراءات المطلوبة واجبة قانونا على الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مثلا،أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إضافة إلى الالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ لأهداف التنمية المستدامة.

وإذا كان لا بد من إعطاء مثال، فإننا نجد في تدهور بيئة الدلتا العراقية عند ثغر الخليج والممر المائي الشهير المعروف بشط العرب، الموضع التاريخي لأسطورة السندباد البحري وجنة عدن في الكتب والأديان المقدسة، مثالا صارخا على التحول القسري من نظام إيكولوجي للمياه العذبة، غني بالتنوع الأحيائي ومتميز بخصوبة الأرض وبغابات كثيفة لأشجار النخيل، إلى بيئة للمياه المالحة نتيجة لزحف مياه البحر بسبب انحسار الإيرادات المائية العذبة القادمة من مجاري الأنهار التي تصب فيه منذ القدم، وهي أنهار دجلة والفرات والكرخ والكارون. ولا شك أن نفس المخاطر تتهدد دلتا النيل وأحواض الأنهار في المنطقة مما يهدد بدفع الملايين تحت خط الفقر ويجبرهم على النزوح. وقد يكون واجبا التفكير بالموقع الذي بزغ فيه فجر الحضارة السومرية العريقة، وهو تكوين إيكولوجي ثري تكون عبر الأزمنة نتيجة ارتفاع الأنهار الكبرى في وادي الرافدين عند ثغر الخليج. وتشكل منذ القدم لتكوين مائي هائل على تخوم الصحراء، هي المسطحات المائية المعروفة بالأهوار العراقية (Mesopotamian marshlands)، التي كانت تغطي مساحة تربو على ١٥٠٠٠ كيلومتر مربع، استمرت معها أنماط الحياة السومرية القديمة إلى يومنا هذا بدون انقطاع كالذي

شهدته الحضارات القديمة الأخرى سواء في مصر أو في شبه القارة الهندية أو في أماكن أخرى. وأُنشئت على حوافها المدن التاريخية العظيمة مثل أور وأريدو والوركان وغيرها.

إن هذا الموقع العظيم تعرض لجريمة تجفيف متعمد في عهد نظام الحكم الدكتاتوري الذي أُطيح به في عام ٢٠٠٣. لكن الحكومات المتعاقبة فيما بعد التزمت بإنعاش تلك الأهوار. وقد استعيد جزء مهم من الإرث البشري في ذلك الموقع، وأُدرج في تموز/يوليه ٢٠١٦ في قائمة التراث العالمي. وهو اليوم يتعرض لجفاف تدريجي بسبب تغير المناخ، إضافة إلى تحويل الأنهار عن مجاريها الطبيعية أو استنزاف مياهها.

وقد حملني أحفاد السومريين من سكان الأهوار ومربو الجواميس دعوتهم للمجتمع الدولي إلى العمل على إنقاذ بيئتهم المائية ونمط حياتهم والحفاظ على التراث الإنساني. إن هذا ممكن في حال احترام المحددات والاتفاقيات الدولية المعنية من قبل دول الجوار وتحقيق الحدود الدنيا للجريان البيئي الذي يحفظ التنوع الأحيائي ويحمي طرائق الحياة القديمة والتقليدية التي تسمح باستدامة الأراضي الرطبة.

كذلك لا يسعنا إغفال الإشارة إلى التدمير الذي أحدثه الإرهاب بالعراق في المنشآت المدنية والمائية على وجه الخصوص. والإرهاب ظاهرة عالمية وليست محلية. وبغض النظر عن الاجتهادات المختلفة لتفسير ظاهرة الإرهاب المتفشية في مناطق عديدة من العالم، فإن عدم الاستقرار والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية تسهم في انتشار التطرف والتزمت والانتقام. وهذه بحاجة إلى مقاربات مختلفة تسهم في إطفاء البؤر الساخنة التي تنذر بالانفجار. وندعو إلى اعتبار إجراءات التكيف مع آثار تغير المناخ جزءا من مقاربات الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونعتقد أن الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتغير المناخ ذو ميزة خاصة لمنطقتنا.

وأخيرا، فقد حملت رسالة من قبل الحكومة العراقية إلى هذا المجلس الموقر مفادها أن العراق يسعى نحو تحقيق السلم والأمن والتنمية مع دول الجوار واتباع مقاربة التعاون المشترك بين الدول المتشاطئة على تقاسم المنافع، إن وجدت، وتقاسم الأضرار بعدالة وإنصاف في ظل شح مائي وفي ظل تغير المناخ.

وبما أن تغير المناخ ظاهرة عالمية لا تتوقف عند الحدود السياسية، فإن المقاربات الإقليمية الشاملة التي تستند إلى مبادئ القانون الدولي، والمبادرات التي تتبع وسائل دبلوماسية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، مثل مبادرات دبلوماسية المياه وأمن الكوكب، كسبيل لابتكار سياسات وبرامج ذكية مناخيا وبيئيا، تجنب المنطقة والعالم مخاطر التوتر وعدم الاستقرار وتعزز الانتصار على الإرهاب والإسراع بإعادة إعمار البنى التحتية للقطاعات المختلفة وتعزيز إجراءات التكيف مع آثار تغير المناخ واستدامة الإدارة واستخدام الموارد الطبيعية.

وفي وقت يشيد العراق بمواقف المجتمع الدولي الداعمة، التي أسهمت في دحر الإرهاب على أرض العراق، فإنه يدعو بقوة إلى احترام حقوقه المائية ومنع إفناء الرافدين، دجلة والفرات. ويعتبر ذلك إسهاما مهما في إشاعة الأمن والسلم والاستقرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الجنابي على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيدة إبراهيم.

السيدة إبراهيم: (*تكلمت بالإنكليزية*) إن أي شخص يؤمن في السلام والأمن ويتخذ مقعده في قاعة مجلس الأمن هذه يجب أن ينظر إلى تغير المناخ باعتباره من المخاطر الأمنية. وأعلم أن الكثيرين هنا اليوم يقرأون تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولكن من واجبي أن أبلغ مجلس الأمن أن مجتمع بلدي ــــ وهو مجتمع من الرعاة الرحل الذين ينتقلون من مكان إلى آخر بحثا عن الماء والكلأ من أجل بقائهم ــــ هو مجتمع لا يعرف شيئا على الإطلاق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن سكان بلدي لا يعلمون أن هناك شيء من قبيل مجلس الأمن تجلس فيه مجموعة من الأشخاص، ويفكرون بشأن السلام في جميع أنحاء العالم. إن سكان بلدي يعيشون تغير المناخ. ويؤثر تغير المناخ على حياتهم اليومية ويسبب لهم انعدام الأمن. وعندما ينامون ليلا يحلمون بأن يستيقظوا في اليوم التالي، وأن يتمكنوا من الحصول على الغذاء أو الماء لأطفالهم. كما يحلمون بأنه إذا ما وصل أحد إلى الموارد قبلهم يتعين عليهم القتال من أجل تلك الموارد. إن سكان بلدي لا يجلسون في المكاتب طوال اليوم انتظارا لأجورهم التي تدفع في نهاية الشهر ليتمكنوا من إعالة أسرهم.

ويعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من المجتمعات المحلية في منطقة الساحل على البيئة — على الزراعة، وصيد الأسماك، وتربية الماشية — لكسب الرزق. وعليهم أن يخرجوا يوميا ليكافحوا من أجل إعالة أسرهم. ومن الناحية العملية، فلأننا رحل علينا تتبع الأنماط المتغيرة للمياه والمراعي. ومع ذلك، ففي العقد الماضي، أجبرنا على أن نبلو أثر تغير المناخ على جميع مواردنا.

إن الموارد الطبيعية تتقلص في الواقع. وبطبيعة الحال، استمع أعضاء المجلس إلى ما يحدث بالفعل لبحيرة تشاد، ولكن هناك العديد من الأماكن الأخرى التي تختفي منها المياه الآن إلى الأبد. ويتعين على السكان أن يكافحوا من أجل الحصول على تلك الموارد الطبيعية المتناقصة، التي تؤدي إلى نزاعات محلية تنتشر في كل يوم. وهذه النزاعات المحلية تتفاقم لتغدو نزاعات وطنية ثم تصبح نزاعات إقليمية. والأسوأ من ذلك أن هذه الأماكن التي يعيش فيها أولئك السكان تصبح مكانا خصبا للإرهاب. وتتزايد حول كل هذه الأماكن الجماعات الإرهابية. فلماذا تتزايد؟ ربما بسبب أيديولوجياتها، لكن قد يكون ذلك أيضا بسبب ازدياد فرص استغلال السكان الذين يزدادون فقرا يوما بعد يوم.

وفي منطقتنا، ينهض الرجال والنساء بمسؤوليات مختلفة. فالرجال ينهضون بمسؤولية إطعام أسرهم. وإذا لم يتمكن الرجل من ذلك فتلك مذلة كبيرة. فهو سوف يفقد كرامته. وللحفاظ على تلك الكرامة، أمامه خياران – فإما أن ينضم إلى جماعة إرهابية، لأنه كأحد البشر يحتاج أن يطعم أسرته، أو أن يبرح مكانه. فإذا فعل ذلك، انخرط في الهجرة الداخلية التي تخلق النزاعات في منطقته. وهناك أيضا الهجرة الخارجية، الذي تحدث أيضا لأن السكان ليس أمامهم أي خيار آخر. ولقد سمعنا جميعا الرواية الحزينة عن كيفية معاملة المهاجرين في ليبيا، في هذا القرن، القرن الحادي والعشرين. لكن الناس ما انفكوا يذهبون لأنه ليس لديهم أي خيار. فإما أن يذهبوا ويقفزون في البحر لإنقاذ كرامتهم الإنسانية أو يبقون موطنهم ليقاتلوا أو ليموتوا.

وبالنسبة لي، بصفتي إحدى القادمات من هذه المجتمعات، أرى الأطفال والشباب الذين ينشأون في هذه المنطقة وأفكر بشأنهم في العقد القادم أو السنوات العشرين المقبلة. فماذا سيكون عليه مستقبلهم؟ هل سيقومن بالقفز في البحر؟ هل سينضمون أيضا لجماعات إرهابية؟ أم أنهم سيقتلون بعضهم بعضا، لأن عليهم أن يسدوا رمقهم من أجل البقاء؟

إن على أعضاء المجلس أن يتجاوزوا اتفاق باريس ووكالة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة تغير المناخ. إن الكفاح يجب أن يكون عالميا. فيجب أن يكون الكفاح عالميا لأن العولمة يمكن أن تكون لعنة أو فرصة. وفي مجتمع بلدي الذي يندر أن يكون فيه مذياع، من السهل العثور على زجاجة كوكاكولا. وهذا يجعلنا نتساءل لماذا نحصل على أشياء لا فائدة منها، بدلا من التوصل إلى حلول كبيرة، كالحصول على الطاقة، أو المساعدة في الوصول إلى المدارس أو الخدمات الصحية، أو توفير الدعم لإيجاد بدائل أخرى في الحياة، مما يفضي إلى السلام والمستقبل المزدهر للجميع.

إن معظم المعونة الإنمائية يذهب إلى المدن، لكن لأن جميع المشاكل موجودة في المناطق الريفية، يجب أن يأتي الحل من هناك. إن سكان بلدي يناضلون دوما من أجل السلام — لمكافحة تغير المناخ — لكن لا يمكننا أن نفعل ذلك وحدنا، لأن الموارد ليست متاحة دائما. ونحن بحاجة إلى الأدوات والقدرات على السواء. إن أعضاء مجلس الأمن بحاجة إلى المجيء إلى بلداننا ليروا كيف نعيش. إن طريقة حياتنا بحاجة إلى الملاحظة. ويتعين إيجاد حلول. وهذه الحلول يمكن أن تكون مكلفة جدا لأنها يمكن أن تستمد من المعارف التقليدية الموجودة لدينا بالفعل.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن سكان بلدي ليس لديهم خيار. ليس لدينا خيار، لكن أعضاء مجلس الأمن لديهم خيار. لقد اختاروا الجلوس في المجلس. اختاروا الكفاح من أجل السلام والأمن في العالم. ولذلك، أحثهم على النظر إلى تغير المناخ باعتباره خطرا أمنيا. يجب أن يقدم أعضاء المجلس الأمل إلى سكان بلدي — من الرجال والنساء والشباب. وفي الواقع، ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي شيئا أكثر من الأمل لسكان بلدي لأننا نستحق ما هو أكثر من مجرد البقاء إننا نستحق حياة مثل أي شخص آخر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة إبراهيم على إحاطتها الإعلامية.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية السويد.

يشرفني أن أترأس هذه المناقشة اليوم بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. لقد أدهشتني كلمة المتكلمة السابقة. ومع ذلك، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم هذا الصباح. إن شهاداتهم جميعها تنبئ عن شيئ واحد، بالرغم من وجهات النظر مختلفة: وهو أن المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ حقيقية. وقد تكلم الوزير الجنابي عن كيفية مجابهة العراق للظروف المناخية القاسية والجفاف الشديد مما يؤثر على الحالة الأمنية الهشة في بلده. وقد وصفت السيدة هندو إبراهيم للتو وصفا حيا التحديات التي يواجهها الرعاة في حوض بحيرة تشاد، حيث تتحول النظم الإيكولوجية وهياكل السلطة القديمة.

وأود أيضا أن أشكر المتكلمين الذين يمثلون مجموعات البلدان المتضررة والذين سيوافوننا بمعلومات عن تجاربهم. كما أود أن أتقدم بشكر خاص إلى فخامة رئيس ناورو، بارون واقا، على حضوره هنا اليوم.

لقد اجتمعنا الأسبوع الماضي مع رجال ونساء يواجهون على نحو مباشر ما يترتب عن تغير المناخ من آثار يومية على السلام والأمن. وأعني بذلك المهاجرين واللاجئين المشردين من جراء الجفاف أو الفيضانات. إنهم المعيلون الذين لم يعد بمقدورهم إطعام أسرهم لأن سبل عيشهم القائمة على الصيد أو الزراعة قد تبخرت مثلما تبخرت بحيرة تشاد نفسها، مما يؤدي إلى التوترات. وهناك القادة النساء اللائي يعملن في مجتمعاتهن المحلية للحيلولة دون وقوع الشباب ضحايا للتطرف على يد الجماعات التي تستغل الفئات الضعيفة. وليس بوسعهن تجاهل تلك الحقائق، شأنهم في ذلك شأننا أيضا.

ولا تزال الصلة بين المناخ والأمن إحدى أولويات السويد في مجلس الأمن. ولقد حان الوقت لأن يواكب المجلس ذلك الواقع المتغير في الميدان. لقد انقضت سبع سنوات منذ المناقشة الأخيرة التي أجريناها بشأن المناخ والأمن (انظر S/PV.6587). وقد آن الأوان لأن نعمق فهمنا لكيفية ارتباط تغير المناخ بالعوامل المسببة للنزاعات.

وسأكون عملية جدا مثلما أحرص على أن أكون كذلك دائما. وأرى أن هناك أربعة مجالات ينبغي التصدي لها.

أولا، لكي نتصدى بصورة ملائمة لتهديدات السلام والأمن ولضمان كفاءة المجلس في المستقبل، فنحن بحاجة إلى إدراك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على نحو أفضل. ولقد اتخذنا خطوات هامة على مدى الـ١٨شهرا الماضية بالاعتراف

بالآثار الضارة لتغير المناخ على الاستقرار في حوض بحيرة تشاد وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحسين الأدوات والتحليلات والتقارير الواردة من الميدان من أجل التصدي للتحديات الأمنية المتصلة بالمناخ على نحو أفضل. وقد طالب البيان الرئاسي بشأن المناخ والأمن (S/PRST/2011/15) الذي اعتمد قبل سبع سنوات بتحسين عملية الإبلاغ. بيد أنه لا تزال هناك فجوة في المعارف والمعلومات وينبغي سدها على وجه الاستعجال.

وإذا ما أردنا التمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أفضل السبل للتصدي للنزاعات المدرجة في جدول أعمالنا، يجب أن تتوفر لدينا كل المعلومات حول دوافعها. ويشمل ذلك كيفية تأثير تغير المناخ على تلك النزاعات. وينبغي أن تكون عمليات تقييم مخاطر المناخ جزءا لا يتجزأ من التقارير ذات الصلة المُقدمة إلى مجلس الأمن. وينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار كيفية تفاعل المخاطر المناخية مع العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الأبعاد الجنسانية. ومن الواضح أن المخاطر المناخية يمكن أن تؤدي دورا متزايدا باطراد في التسبب في نشوب النزاعات في المستقبل. ولذا، فإن علينا الاستثمار في مجال الإنذار المبكر من أجل التوصل إلى فهم أفضل للمجالات التي تكمن فيها قابلية التضرر المحتملة هذه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرحب بالإبلاغ المنتظم والاستشرافي من الأمانة العامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ثالثا، وتحقيقا للنتائج في تلك العناصر كافة، ينبغي إنشاء محفل مؤسسي لمناقشة تلك المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة —ونأمل أن تتولى السيدة أمينة محمد هذه المهمة — وربما يتولى قيادته أحد الممثلين الخاصين للأمين العام، وأن تقع على عاتقه مسؤولية جمع المعلومات من جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وينبغي أن يعتمد الإبلاغ والتحليل أيضا على البحوث المتاحة خارج منظومة الأمم المتحدة، ويمكن الحصول عليها من خلال شبكة من الجامعات ومعاهد البحوث الأخرى التي يمكنها توفيرها. ويسرني أن أعلن عن إطلاق مركز معرفي للأمن المناخي يتخذ من ستوكهولم مقرا له في وقت لاحق من هذا الصيف. وسيزيد هذا المركز من فهمنا الجماعي لهذه المسائل، وسيكون متاحا للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة من خلال توفير تحليلات مرتكزة على الأدلة.

ولا ينبغي لفهمنا المتعمق للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ولكيفية التصدي لها في مجلس الأمن أن يكرر مسؤوليات الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى. بل إن ذلك سيكفل تنفيذ جميع هيئات الأمم المتحدة لولاياتها على أفضل وجه، وأن تفي المنظومة برمتها وبصورة جماعية بالتزاماتها أكثر مما تستطيع الوفاء به جميع كياناتها كلٌ على حدة.

رابعا وأخيرا، علينا أن ننظر، في إطار استجابتنا، إلى البلدان على خط المواجهة مع الكوارث وأن نستفيد من خبراتها وممارساتها السليمة. فعلى سبيل المثال، تتخذ نيبال والسودان، بدعم من الأمم المتحدة، خطوات للتصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ من خلال مشاريع تجريبية تبين هذه المخاطر بهدف تحديد البرامج والتدخلات اللازمة لبناء القدرة على مواجهتها.

وقد أنشئ منتدى حكام حوض بحيرة تشاد هذا العام لتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى بناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وقد أكد المنتدى أهمية تطبيق نهج شامل للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة والمترابطة، بما فيها تغير المناخ.

إن مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشروع متكامل حقا للمناخ والأمن والسلام. وهي تهدف إلى وقف التصحر وتعزيز الأمن الغذائي وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، فضلا عن خلق فرص العمل. وهذا مثال عملي على منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. ويجب أن نستفيد من

هذه المعارف في الميدان وأن ندمجها في جهودنا الرامية إلى إنهاء النزاعات والحفاظ على السلام.

وبالفعل، تعمل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة والجماعة الكاريبية، على توفير الزخم اللازم للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على الصعيد الدولي. ومن الضروري الآن أن تلحق الأمم المتحدة بالركب وأن تتولى زمام تيسير الجهود العالمية وتنسيقها من خلال العمل مع الشركاء الإقليميين والجهات المعنية الأخرى.

ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا الأمين العام لعقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ حدثا هاما لإحراز تقدم في هذه المسألة. وينبغي أن تؤدي الخطوات الملموسة التي أشرت إليها اليوم إلى ضمان إدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جدول أعمال ذلك المؤتمر.

فلا يمكن الاستهانة بأن تغير المناخ يشكل خطرا على مجتمعاتنا وكذلك على السلم والأمن الدوليين. وقد أدى بالفعل إلى نشوء واقع جديد تعيشه المجتمعات المحلية التي اجتمعنا بها في منطقة الساحل. فلا يمكننا تجاهل ذلك التهديد إذا أردنا تلبية احتياجات تلك المجتمعات على نحو واقعي وجدي، والتصدي للنزاعات الحالية وتلبية نداء هندو إبراهيم وغيرها، فضلا عن منع نشوب النزاعات في المستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء كوراساو، مملكة هولندا.

السيد روغينات (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الوزيرة فالستروم على تنظيم مناقشة اليوم بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وأود أيضا أن أشكر بحرارة نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والوزير الجنابي والسيدة إبراهيم على شهاداتهم وإحاطاتهم الإعلامية الممتازة والقيّمة. وبالإضافة إلى ذلك، من الرائع أن نشهد حضور الزملاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية حول هذه الطاولة.

ويسرني أن أحضر هنا اليوم، على وجه الخصوص، لأننا نناقش موضوعا يؤثر تأثيرا مباشرا على بلدي. ويمكنني، بصفتي رئيس وزراء كوراساو، وهي دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي، أن أشهد بأن الصلة بين تغير المناخ والأمن جلية ولا يمكن إنكارها بالنسبة لشعبنا والبلدان الأخرى في المملكة، ولا سيما أروبا وسانت مارتن. فتزايد التقلبات المناخية يهدد الاستقرار الاجتماعي. ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى نزوح السكان والتوترات الإقليمية. ومتى يهدد تغير المناخ الاستقرار والأمن الدوليين، فإنه تقع على عاتق المجلس مسؤولية التصرف حياله.

وماذا كنا فاعلين لو علمنا قبل ١٥ عاما أن ملايين الناس في منطقة بحيرة تشاد سيحتاجون إلى مساعدة غوثية للبقاء على قيد الحياة بحلول عام ٢٠١٨، وأن الإجهاد المائي سيكون أحد العوامل المضاعفة للخطر؟ وماذا كنا فاعلين لو علمنا أن ملايين الناس في الصومال سيواصلون النزوح بسبب وطأة الجفاف الشديد؟ وماذا كانا فاعلين إذا علمنا منذ ذلك الوقت أن تغير المناخ سيشكل تهديدا وجوديا للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي؟

وقد تبدو هذه الأسئلة ليست ذات أهمية لأنه ليس بوسعنا أن نغير مسار التاريخ. ولكن ما يمكننا تغييره هو الطريقة التي نستفيد بها من الدروس التي تعلمناها إلى الآن. فإذا ما كانت استجاباتنا لعلامات الإنذار المبكر حسنة التوقيت، عندما يتعلق الأمر بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ أيضا، يمكننا معالجة الأسباب الجذرية ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على الاستقرار والسلام في المستقبل على النحو الملائم.

وقد اتخذ المجلس مؤخرا خطوات هامة نحو الاعتراف بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، على نحو ما ذكرتم، سيدتي الرئيسة، للتو. وكانت أولى تلك الخطوات اتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن حوض بحيرة تشاد، تلاه البيان الرئاسي S/PRST/2018/3 بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والقرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. كما طُلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مساعدة حكومة العراق في تيسير الحوار والتعاون الإقليميين في مجال المياه. وكانت أحدث تلك الخطوات ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأشير أيضا إلى جلسة الإحاطة بشأن حوض بحيرة تشاد التي عُقدت تحت رئاسة مملكتنا (انظر S/PV.8212) والتي اتفق خلالها غالبيتنا على أن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للمخاطر في المنطقة. وقد بدأ المجلس يبرهن على أنه يتصدى للآثار الأمنية لتغير المناخ متى وأينما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

وتؤمن مملكة هولندا إيمانا راسخا بأن مجلس الأمن يجب أن يكفل اتخاذ الأمم المتحدة للإجراءات المناسبة في نيويورك، ولكن على أرض الواقع في البلدان المتضررة بصفة خاصة. ويتطلب ذلك أن يكون لدى الأمم المتحدة قدرات تتناسب مع حجم التحدي. وأعني بذلك، أولا، زيادة القدرات التحليلية اللازمة للتقييمات المشتركة للمخاطر وتحليل النزاعات والإنذار المبكر، وآمل حقا أن نتمكن من الاتفاق على الحاجة إلى وجود معلومات تحليلية أفضل. ثانيا، يتطلب ذلك توفر القدرة على إدارة المخاطر من خلال التشجيع على زيادة البرامج وتحسينها، لا سيما جهود الوقاية وتحقيق الاستقرار والجهود الإنمائية التي تراعي الاعتبارات المتعلقة بالنزاع والمناخ. ثالثا، يتطلب الأمر رصد التقدم المحرز وتقييمه، وعند الاقتضاء، تعديل برامجنا. وسنواصل تشجيع الأمين العام على إدراج المخاطر المرتبطة بالمناخ في تقاريره إلى المجلس أينما وحيثما ينطبق ذلك.

وللنهوض بهذه الخطة، نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى مقر مؤسسي معني بالمناخ والأمن. ولذلك، نثني على مبادرة إنشاء مركز للمعارف بشأن هذا الموضوع. وتحتاج الأمم المتحدة إلى تعاون مؤسسي منسق بشكل سليم ومترسخ على نطاق المنظمة، وهو ما من شأنه تعزيز وتسريع الكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة القائمة مواجهة هذا التحدي. وبصفتنا عضوا حاليا في المجلس، فإننا على استعداد لتحمل مسؤوليتنا والمساهمة في تحقيق تلك الغاية. وفي العديد من المناسبات، سيتعين على كيانات أخرى بخلاف مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الضرورية على أرض الواقع. وللأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة دور في تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ وإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بأسره بدوره.

وإذ تضطلع بمسؤوليتها، لا تزال مملكة هولندا توفر منبرا لإجراء مناقشات بشأن المناخ والأمن من خلال مؤتمرنا السنوي لأمن الكوكب، الذي ستشارك فيه كوراساو أيضا. ونأمل أن تحقق جميع الأطراف المعنية الاستفادة المثلى من هذا المنبر لاستكشاف حلول للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في مالي والعراق وبحيرة تشاد، وبطبيعة الحال، في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

إن انعدام الأمن المرتبط بالمناخ يمكن أن يؤثر علينا جميعا. وعلى نحو ما ذكر رئيس وزراء فيجي، فإننا جميعا في مركب واحد. وأود أيضا أن أقتبس من كلام توماس فريدمان، الذي خلص إلى أن ”السبيل الوحيد لتوجيه الدفة هو التجديف بنفس سرعة معدل التغير أو بسرعة أكبر“، وهو في هذه الحالة تغير المناخ.

في الختام، نعتقد أن ثمة دورا هاما للمجلس ينبغي له القيام به. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية عن منع عدم الاستقرار وانعدام الأمن والتشريد ومعاناة الناس في كل مكان. وبالتالي، يتعين على المجلس الوفاء بمسؤوليته عن الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة عندما يكون الاستقرار معرضا للخطر وفي حالة التهديدات المرتبطة بالمناخ من أجل كفالة السلام للأجيال المقبلة.

لقد سمعنا أن تغير المناخ يغير كل شيء بالنسبة للجميع في كل مكان. وهذا هو نداؤنا وهذه هي اللحظة المناسبة.

السيد أشيكباييف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، الوزيرة فالستروم، والسويد على تولي رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد ووزير الموارد المائية في العراق السيد حسن الجنابي ومقدمة الإحاطة الإعلامية باسم المجتمع المدني السيدة هندو إبراهيم على تحذيرنا بشأن الحاجة إلى القيام بعمل عاجل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

أصبحت مشكلة تغير المناخ أحد المواضيع الرئيسية في المجتمع العالمي بأسره، وهي ذات عواقب اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة. فتغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للخطر حيث إنه يمكن أن يؤدي إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي والهجرة غير الشرعية والتشرد الداخلي وعدم الاستقرار الاجتماعي وإلى نشوب نزاعات مريرة نظرا لأن المناطق شديدة الخطورة هي مناطق زراعية في الأساس. كما يسفر النزاع على الموارد الطبيعية الشحيحة، مثل الأراضي والمياه، عن أعمال عدائية وحشية وطويلة الأمد. وتؤدي مشكلة اللاجئين والحراك الجماعي للبشر في جميع أنحاء العالم، نتيجة أسباب متعلقة بالمناخ، إلى العداء وكراهية الأجانب والاستبعاد اليوم مما يؤدي في النهاية إلى اندلاع اضطرابات سياسية بصورة غير مقصودة. كما شهدنا حركات تمرد عنيفة ومنظمات إرهابية تجد موطئ قدم لها عندما ينشأ فراغ.

وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، أود الإدلاء بالملاحظات والتوصيات التالية:

يجب النظر إلى التهديدات الأمنية المرتبطة بالمناخ من خلال الحاجة إلى دبلوماسية المناخ وينبغي أن يكون ذلك جزءا من جهود الأمم المتحدة الشاملة الرامية إلى منع نشوب النزاعات. كما ينبغي أن تكون مكافحة التهديدات الأمنية المرتبطة بالمناخ مفهوما أساسيا في سياق الحفاظ على السلام، ولا ينبغي أن تكون عملية تتم كخطوة أخيرة، بل عملية مدمجة في الجهود الرامية إلى الوقاية وإيجاد حلول والتعافي وإعادة التأهيل، وموازية لها.

ومن الضروري تحسين عمليات تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ واستراتيجيات إدارتها. ويلزم اتخاذ إجراءات وقائية، مثل إجراءات التنبؤ والتخفيف من المخاطر، في الوقت المناسب لبناء القدرة على الصمود من خلال اتخاذ إجراءات مبكرة ترمي إلى التحقيق في مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها. ونحن بحاجة إلى التعاون الدولي والمشاريع المشتركة لبناء قدرات البلدان النامية على الاستثمار في الاقتصادات الجديدة والمتنوعة وتربية الماشية، والأشكال الأخرى من سبل العيش. كما أننا بحاجة إلى دعم البلدان ذات الدخل المنخفض والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

إن مسألة تغير المناخ تمثل إحدى أولويات بلدي، نظرا للعدد المتزايد من حالات الطوارئ وحجمها والعدد المتزايد من الأشخاص المتضررين. وقد عانت كازاخستان ومنطقة آسيا الوسطى برمتها من تجربة مأساوية بسبب احتضار بحر الآرال. وأدت تلك الكارثة البيئية إلى العديد من التحديات والمشاكل للسكان والطبيعة في الدول المجاورة، وأضرت بحوالي ٦٠ مليون شخص.

وساعدت الإجراءات التي اتخذتها كازاخستان في الوقت المناسب، بالتعاون مع البنك الدولي لبناء سد يفصل جزءا صغيرا من بحر الآرال، على إحياء قاع البحر تقريبا واستئناف صناعة الصيد التجاري للأسماك في الجزء الكازاخستاني من بحر الآرال. ومع ذلك، يمكن بالتأكيد النظر إلى بحر الآرال بوصفه عاملا مضاعفا للمخاطر في آسيا الوسطى، حيث إنه يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة، مثل الحصول على المياه العذبة والتصحر وانعدام الأمن الغذائي، وغيرها الكثير. وإذ يساور دول آسيا الوسطى القلق إزاء تلك الحالة، فقد أنشأت الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، الذي سيعقد اجتماعه المقبل لرؤساء الدول في ٢٤ آب/أغسطس برئاسة تركمانستان.

لقد اتخذت كازاخستان من جانبها إجراءات طوعية للحد من استخدام الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠ والاستعاضة عنه بالطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠. وكازاخستان ملتزمة باحترام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وستواصل الوفاء بالتزاماتها. وخلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضفنا معرض إكسبو ٢٠١٧ في أستانا، والذي كان مُكرسا لموضوع طاقة المستقبل لإبراز وتعزيز أفضل الممارسات في مجال الطاقة المستدامة ولتقديم الدعم للبلدان النامية في هذا المجال. وجرى تحويل موقع المعرض إلى ”المركز الدولي للتكنولوجيا الخضراء“ من أجل النهوض بجهودنا الرامية إلى الحد من تغير المناخ.

إن كازاخستان مستعدة لتوحيد جهودها مع الآخرين من أجل تحقيق الأمن العالمي. ولهذا السبب، كان تركيز حملتنا الانتخابية للحصول على عضوية مجلس الأمن منصبا على الأغذية والمياه والطاقة والأمن النووي. فهذه قيم مستمرة حتى بعد انتهاء فترة عضويتنا في المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أشكر السويد وأهنئها على اختيارها لنا قائمة مواضيع جيدة للمناقشة في مجلس الأمن. لقد كنت حاضرة هنا في عام ٢٠٠٧ لمناقشة مجلس الأمن الأولى بشأن تغير المناخ (انظر S/PV.5663)، وأعتقد أن مناقشة اليوم تتشكل بالفعل لتكون جديرة للغاية بالاستمرار في ذلك المجال. ومن الواضح أن هناك قدر كبيرا من الأسس المشتركة. وأشكر الوزراء الذين أخذوا الوقت ليحضروا إلى هنا في المجلس اليوم لتبادل قصصهم الجاذبة للاهتمام والمثيرة والمحزنة للغاية.

وتعرف الأرض بأنها الكوكب الأزرق ولكن العديد من المتكلمين اليوم وصفوا الطريقة التي يؤثر بها تغير المناخ بصورة لا رجعة فيها في أبرز المعالم الجغرافية الرمزية للكوكب، وهو أمر يعمل بمثابة تحذير هام لنا جميعا. ومن المأمول أن تزودنا جلسة اليوم بإحساس متجدد للالتزام باتخاذ إجراء. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالملاحظات التي أبداها في وقت سابق وزير الموارد المائية للعراق عن التعاون المشترك مع البلدان المجاورة في محاولة لحل بعض المشاكل المتعلقة بالمشاكل التي تنجم عن تغير المناخ.

وعلى نحو ما ستوافق عليه العديد من الوفود الأخرى هنا، فقد كانت الأكثر إثارة للاهتمام الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة إبراهيم بشأن شعب بلدها. لقد رسمت صورة واضحة للغاية للصلة بين التنمية والأمن، وما تعنيه على أرض الواقع للأسر العادية ومدى ضعف هذه الأسر أمام تطورات، مثل الأعمال الإرهابية، بسبب الخيارات المظلمة بصورة لا تصدق والمجحفة التي تواجهها. وأشكرها على جذب انتباه المجلس إلى ذلك. إننا في المملكة المتحدة سنعمل بأكبر ما يمكننا من جدية مع السويد والشركاء الآخرين في محاولة لمساعدة الأمم المتحدة على إيجاد حلول للنقاط التي أثارها اليوم العديد من الوزراء.

ويجب النظر في هذا الموضوع بصورة شاملة في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ونرحب كثيرا ببعض الأفكار التي حددتموها، سيدتي الرئيسة، وممثل هولندا. إن التفاعل بين المناخ والأمن ليس مجرد خطر نظري. وإذا لم نتول إدارة تغير المناخ،

فإنه سيهدد الأرواح وسبل كسب العيش والاقتصادات في جميع أرجاء العالم. وهو، إلى جانب الهجرة، سيشرع في إحداث التأثير على جميع الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادات التي لم تتأثر بصورة مباشرة بتغير المناخ. وإحدى الإحصاءات التي أذهلتني حقا هي التي قدمها البنك الدولي، الذي يقدر أن ٧٢٠ مليون شخص معرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر من جراء تغير المناخ بحلول عام ٢٠٥٠. وتلك ليست إحصائية مذهلة بحد ذاتها فحسب؛ بل تعني أيضا أن من شأن تغير المناخ أن يعكس مسار الكثير من التقدم المحرز في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. ولذلك فإننا سنعمل ضد أنفسنا إذا لم نعمل على معالجة هذا الموضوع. وذلك بالإضافة إلى أنه ستكون هناك عواقب أخرى للنزاعات وعدم الاستقرار التي تنجم عن تغير المناخ.

وسجلت رئيسة وزراء بلدي، تيريزا ماي، موقفها رسميا بقولها إن ثمة ضرورة أخلاقية واضحة لكي تساعد الاقتصادات المتقدمة النمو من يحتمل أن يصابوا بخسائر أكبر بسبب آثار تغير المناخ. لقد تبرعنا بمبلغ ٧,٧ بلايين دولار لتمويل التدابير الدولية المتعلقة بالمناخ للمساعدة في التخفيف من حدة المشكلة. ولا بد للإجراءات والحلول التي نتفق عليها في مجلس الأمن أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر التي نواجهها حاليا والكيفية يمكن أن تتفاعل بها، بغية معالجة المخاطر المحتملة في المستقبل. وإن جاز لي القول، فإنني أعتقد أن المجلس كان موفقا تماما في إدراج تلك النقاط في القرارات الأخيرة، ولا سيما القرارات المتعلقة ببحيرة تشاد، والصومال ومنطقة الساحل. وتتمثل مهمتنا في التنفيذ الفعال لتلك القرارات.

ومن جانبنا نحن في المملكة المتحدة، فإننا ملتزمون بدعم زيادة التركيز على بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وقبل مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٩ الذي دعا إليه الأمين العام، سنتعاون مع طائفة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، ووكالات تقديم المعونة، والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة، بغية إطلاق عمل نأمل أن يكون قادرا على إحداث تغيير حقيقي من أجل بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وكما قلت، سيدتي الرئيسة، إننا نتفق معكم تماما على أننا بحاجة إلى تحسين فهم المخاطر المتصلة بالمناخ. وما فتئنا نحن أنفسنا نعمل على تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ وكنا ضمن البلدان الأوائل التي أجرت تقييما وطنيا لمخاطر تغير المناخ. وسندعم البلدان الأخرى في إجراء عملياتها للتقييم. لقد عملنا بشكل وثيق للغاية مع خبراء في الصين والهند والولايات المتحدة على النظر في المخاطر النظمية المعقدة، بما في ذلك كيفية تفاعل تغير المناخ مع الأمن. وبالترافق مع الصينيين، سنضع إطارا لرصد المخاطر المتصلة بتغير المناخ، نأمل أن نطلقه في وقت لاحق هذا العام. ولذلك، هناك قدر كبير من العمل الجيد الذي يجري القيام به. ويمكننا جميعا أن يدعم كل واحد منا الآخر وأن نضمن أن نستفيد من التقدم الذي أحرزناه، بدلا من تكراره.

وسأختتم بياني بالقول إننا كنا، وبخاصة في الأمم المتحدة، نعلم دائما بالترابط بين الأمن والتنمية والاستقرار والمسائل الأخرى، مثل حقوق الإنسان. فذلك بحد ذاته ليس مفهوما جديدا؛ والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة يشير إليه. وصحيح القول إنه حاليا أكثر حدة إذ أن العالم أصبح معقدا بشكل متزايد. وقبل كل شيء، يتمثل ذلك في تغير المناخ، التي منحته شهادة السيدة إبراهيم صوتا مؤثرا للغاية. ويحدوني الأمل في أن نتمكن جميعا من مغادرة هذا المكان مع عزم جديد على حل بعض المشاكل التي أبرزها المتكلمون.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا أيضا نشعر بالامتنان على عقد جلسة اليوم بشأن موضوع ملح وهام للغاية. ونشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق، على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين. كما نشكر السيدة هندو إبراهيم، ممثلة

المجتمع المدني، على شهادتها، التي أعتقد أنها كانت مصدر إلهام لنا جميعا.

وترى بيرو أن من الأهمية البالغة بمكان إدراك أن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية المتزايدة لتغير المناخ تؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية ونزاعات، يمكنها بسبب نطاقها، أن تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونعتقد أيضا أن مسؤولية مجلس الأمن الأولية عن صون السلام والأمن تشمل تسوية النزاعات والأزمات الإنسانية ومنع بروزها وتكرارها أو تفاقمها، وفي الوقت نفسه معالجة أسبابها الجذرية، بغية تعزيز السلام الدائم. ولذلك، نعتقد أن على المجلس تعزيز تنسيقه مع منظومة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المنهجي عليه، ولا سيما مع الهيئات والوكالات المشاركة بصورة مباشرة في منع الآثار السلبية لتغير المناخ وتخفيف حدتها، وبخاصة فيما يتعلق بأشد الناس ضعفا. ونشدد على أنه ينبغي لذلك التنسيق أن يأخذ في الاعتبار اختصاصات كيانات الأمم المتحدة المختلفة وولاياتها وأن يعزز أوجه التآزر التي تساعد على تلبية الاحتياجات الخاصة ومواجهة حالات الخطر والأزمات أو النزاعات التي تواجهها الدول الأعضاء على نحو متزايد. ومن منظور المجلس، نعتقد أن ذلك يستلزم الحصول في الوقت المناسب على المعلومات بشأن أثر تغير المناخ، على السواء فيما يتعلق بالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس والحالات التي يكون فيها من الضروري اتخاذ إجراءات وقائية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

إن بيرو بلد معرض لخطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. فقد أدى تراجع الأنهار الجليدية المدارية في الأنديز إلى حالات الجفاف والفيضانات المتكررة، التي أسفرت عن انعدام الأمن الغذائي والموجات الجديدة للهجرة، مما يمثل بدوره تحديات أمام تحقيق السلام الدائم. وتضطرنا الحالة للتأكيد مجددا على التزامنا بتعددية الأطراف وللتشديد على أن الترابط العالمي المتنامي يتطلب أن تقدم المنظمة المزيد من الاستجابات المتسقة والفعالة للمشاكل والتحديات المشتركة، بما في ذلك تغير المناخ والفقر وعدم المساواة. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه يمكن لمجلس الأمن، بل عليه أن يستند في عمله إلى فهم أفضل للتحديات المعاصرة وعوامل الأزمات والصراعات، على أساس كل حالة على حدة، فضلاً عن الأدوات الضرورية لمعالجتها.

ولذلك، فإننا نقدر حقيقة أنه منذ آذار/مارس ٢٠١٧، أقر مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ في مناطق مثل الساحل والصومال وبحيرة تشاد، التي تؤثر على عشرات الملايين من السكان. ونقدر بشكل خاص أن هذا الإقرار يؤكد الحاجة إلى استجابات من المجتمع الدولي، ومن المجلس على وجه الخصوص. وينبغي أن تستند تلك الاستجابات إلى تقييم ملائم للمخاطر واستراتيجيات إدارتها. وهذا يتفق مع الإصلاحات التي يدعو إليها الأمين العام.

ونختتم بالتأكيد على أهمية العمل المشترك بشأن هذه المسائل، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، باستخدام استراتيجيات شاملة تكون أكثر تماسكاً وفعالية وكفاءة.

وخلاصة القول إن علينا أن نعمل بطريقة أكثر تنسيقا لمواجهة التحدي الكبير الذي ينتظرنا في نطاق اختصاصات كل منا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى نائبة الأمين العام والوزير الجنابي والسيدة إبراهيم على إحاطاتهم الإعلامية الهامة والثاقبة صباح اليوم.

إن مهمة التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن معقدة وتتأثر بعوامل عدة. والولايات المتحدة لا تزال ملتزمة

بتعزيز الأمن الدولي بطريقة شاملة، ونحن نقدر جهود الأمم المتحدة في المساعدة على تعزيز فهمنا للمسائل الناشئة المتعلقة بالأمن البشري، بما فيها هذه المسألة.

وهذا المجلس كثيراً ما يركز على النزاع المسلح باعتباره التهديد المعتاد للسلم والأمن الدوليين. ولكن من الصواب أن ننظر أيضا في الظواهر الطبيعية والكوارث مثل الجفاف والرياح الموسمية والموجات الزلزالية والزلازل والأعاصير والتصحر والانفجارات البركانية وغيرها. فمثل هذه الأحداث قد أزهقت الأرواح ودمرت المنازل وأثرت على الموارد وتسببت في نزوح واسع النطاق داخل الحدود الوطنية وخارجها على السواء. وخلافاً للنزاعات، حيث تتخذ المواقف مع هذا الطرف أو ذاك، ففي استجابتنا لهذه الأزمات نقف جميعا في الجانب نفسه: جانب البقاء والإنعاش والقدرة على الصمود.

وفي أنحاء كثيرة من العالم حيث يعاني السكان الضعفاء من الكوارث الطبيعية والتشريد وندرة الغذاء والمياه، تشترك الولايات المتحدة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية في إيصال الإغاثة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونحن نطبق حلولا إبداعية لمساعدة المجتمعات على الاستعداد بشكل أفضل للتصدي للضغوط المرتبطة بالمناخ والاستجابة لها. ومن أمثلة ذلك، المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة في العراق، حيث تشكل درجات الحرارة المرتفعة وظروف الجفاف تحدياً صعباً بشكل خاص. ونحن أكبر مانح منفرد لبرمجة تحقيق الاستقرار التي يقودها العراقيون بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتضمن مشاريع لاستعادة الوصول إلى المياه والكهرباء المنزلية في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقدمت الولايات المتحدة ٢٦٥ مليون دولار إلى آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٤. وساعدت أنشطة تحقيق الاستقرار هذه على تهيئة الظروف لأكثر من ٣ ملايين عراقي للعودة إلى ديارهم. وهذا التمويل من الولايات المتحدة قد مكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاح محطات معالجة المياه وشبكات المياه، فضلا عن إصلاح الجسور عبر نهر دجلة والسماح بقدر أكبر من حرية التنقل.

وبناء على طلب حكومة العراق، قامت الولايات المتحدة أيضاً بدور أساسي في الحفاظ على البنية التحتية الحيوية للمياه في العراق، وخاصة عند سد الموصل، الذي كانت سلامته الهيكلية موضع شك، وهي مسألة حيوية لإدارة المياه للملايين من العراقيين الذين يعيشون عند المصب. وبنفقات كبيرة، نشرت الولايات المتحدة وحدة من مهندسي الجيش للإشراف على العقود الممنوحة من العراق لشركة إيطالية لأعمال الصيانة وحقن السدود في حالات الطوارئ. والعمليات الجارية لتثبيت دعائم السد ستسمح للحكومة العراقية بتخزين المزيد من المياه للتخفيف من حدة الندرة الناجمة عن الجفاف الشديد.

وعموماً، فإن الولايات المتحدة تعمل بشكل وثيق أيضا مع السويد والنرويج وهولندا لمعالجة تحديات أساسية ترتبط بالمياه المشتركة من خلال شراكة المياه المشتركة التي يديرها معهد ستوكهولم الدولي للمياه. ونحن نعمل معا لتعزيز الإدارة التعاونية للمياه المشتركة في جميع أنحاء العالم حيثما تكون المياه، أو قد تصبح، مصدرا للتوتر.

وبينما تعاني منطقة بحيرة تشاد مع مسائل إدارة المياه الخاصة بها، فإن الولايات المتحدة تصغي باهتمام لمعرفة المزيد عن التحديات التي يواجهها المواطنون هناك، وترحب بمواصلة الحوار بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة هناك.

والولايات المتحدة تقر بالتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات المتعلقة بحجمها وعزلتها الجغرافية عن الأسواق، والهياكل الأساسية والقدرات المؤسسية المحدودة. لقد سمعنا من

أصدقائنا في منطقة المحيط الهادئ أنهم يعتبرون تغير المناخ تهديداً وجوديا للسكان هناك، ونحن نتفهم الأولوية التي يعلقونها على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم احتياجاتهم الفريدة.

ودعمنا للدول الجزرية الصغيرة النامية يتخذ أشكالاً عديدة. ونحن نتخذ إجراءات ملموسة لمعالجة أولويات محددة في مسار ساموا واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى. ونشارك في منهاج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد سبل جديدة لتحسين التعاون ومواءمة برامجنا بشكل أوثق مع أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية عناصر مهمة في تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المدقع. وينبغي إدماج ذلك في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات، حسب الاقتضاء.

وكرائدة في مجال الابتكار عالمياً، تواصل الولايات المتحدة دعم الوصول إلى مصادر أنظف وأكفأ للطاقة؛ والترويج لممارسات الاستخدام الفعال والمستدام للأراضي وغيره من الأنشطة الرامية إلى تحسين القدرة على الصمود، خصوصا عندما يفيد هذا الدعم التنمية الاقتصادية المتبادلة الأوسع وأهداف السياسة الخارجية والأمن القومي. والولايات المتحدة تريد العمل مع البلدان الأخرى لمواصلة تطوير ونشر مجموعة واسعة من التقنيات التي ستمكننا في النهاية من تحقيق المزيد من القدرة على الصمود في وجه هذه التحديات الصعبة. ومرة أخرى، نقدر هذه الفرصة للتأمل في هذه المسائل.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على المبادرة بعقد هذه المناقشة في المجلس بشأن مشكلة تغير المناخ وآثاره على السلم والأمن الدوليين. إنها قضية بالغة الأهمية يجب أن نوليها كل الاهتمام الذي تستحقه.

وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على عرضها المهم، فضلا عن التزامها وجهودها في مكافحة تغير المناخ. كما أتوجه بجزيل الشكر لوزير الموارد المائية في العراق، السيد حسن الجنابي، والسيدة هندو إبراهيم على بيانيهما المفيدين والملهمين للغاية.

لا يكاد يمر يوم دون وقوع عدد متزايد منا ضحية للآثار المترتبة على تغير المناخ والتدهور البيئي. وفي حين أن الأحداث المناخية القاسية غالباً ما تكون هي الأكثر وضوحاً، فإن ظواهر أخرى ذات عواقب أقل تأثيراً– كالجفاف وملوحة التربة وارتفاع مستويات المياه– تسهم في تدهور التربة والتحات الساحلي واستنفاد الموارد المائية. وهذه التأثيرات السلبية على الموارد الطبيعية، في سياق الفئات الضعيفة من السكان والاقتصادات، يمكن أن تولد أو تعيد تأجيج النزاعات بين المجتمعات المحلية، وتتسبب في تشريد السكان وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

إن البيانات البليغة التي استمعنا إليها هذا الصباح إنما هي تذكرة صارخة بأن آثار تغير المناخ تضاعف المخاطر التي تهدد الاستقرار الدولي. هذا هو بالفعل الواقع الصعب في أجزاء كثيرة من العالم، من منطقة الساحل إلى الشرق الأوسط. بيد أنه يشكل أيضا تهديدا للعديد من المناطق الأخرى المستقرة اليوم وإن كانت ستعاني من آثار تغير المناخ غدا، مما يؤثر على استقرار بلداننا ومجتمعاتنا بطرق لم يكن بوسعنا منعها.

وفي هذا السياق، أود أن أشاطر المجلس خمس رسائل رئيسية هذا الصباح.

إن رسالتي الأولى هي دعوة للعمل. وكما شدد المتكلمون هنا، فإن التهديد الذي يشكّله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين حقيقة موضوعية لا يمكننا إنكارها. وقد بدأ الشعور بآثاره المؤلمة بالفعل، ومن المتوقع أن تزداد تلقائيا. ولذلك، فلا يمكننا غض الطرف عنها من الآن فصاعدا. وإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نتصدى لهذا التحدي الوجودي بصورة مباشرة، فضلا عن استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا للتصدي له. وهذا أمر مُلِح حيث أن هذا التحدي يتفاقم في كل يوم يمر سُدىً.

وتتعلق رسالتي الثانية بالمناقشة المؤسسية التي كثيرا ما يتم التطرق إليها في بياناتنا بشأن هذا الموضوع. وبالنظر إلى إلحاح هذه التحديات وأهميتها، يجب علينا الترفع عن هذه المشاحنات المؤسسية. ويجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن الإدلاء بدلوهما بشأن هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين الذي يهمنا جميعا. ومع ذلك، أود أن أؤكد للجميع أن مناقشتنا لآثار تغير المناخ على الأمن الدولي هنا في المجلس لا تنتقص بأي حال من أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، اللذين لا يزالان يشكلان الإطار المرجعي المتعدد الأطراف لمكافحة تغير المناخ. وأود في ذلك الصدد أن أذكّر جميع الأطراف المعنية بأن أولويتنا تتمثل في التصديق على اتفاق باريس، وأنه سيتعين علينا اعتماد قواعد تنفيذه بشكل جماعي في كانون الأول/ديسمبر تحت الرئاسة البولندية للمؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وذلك شرط أساسي للحفاظ على الزخم الإيجابي الذي بدأ في باريس في عام ٢٠١٥ ضمن جهود مكافحة تغير المناخ ولضمان شروع جميع البلدان في تنفيذ سياسات مناخية طموحة على غرار ما فعل الكثير منها، بما فيها الصين، على سبيل المثال.

وبذلك، سنتمكن من الوفاء بالتزامنا الجماعي بالإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة دون الدرجتين المئويتين أو ١,٥ درجة مئوية إن أمكن ذلك. وفي الواقع، فإننا حين نتحدث عن آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين- وهذه هي رسالتي الثالثة- فإننا ننخرط بذلك أيضا في عملية منع نشوب النزاعات. وهنا في نيويورك، يجب على المجتمع الدولي أن يتولى زمام هذه المسألة وأن يقرر التعاون في التصدي لآثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، مع إطلاق دبلوماسية وقائية حقيقية للقيام بذلك. وأود، في هذا الصدد، الإعراب عن دعمنا القوي لرؤية الأمين العام وطموحه المتعلقين بمنع نشوب النزاعات ومتوالية السلام التي يجب أن تدمج تماما جميع العوامل المزعزعة للاستقرار، بما فيها تلك المتعلقة بآثار تغير المناخ وانهيار التنوع البيولوجي.

وتتعلق رسالتي الرابعة بالسبل التي يمكننا بها ضمان توافر قدرة تحليلية ثاقبة للأمم المتحدة في هذا المجال. ونرحب، في هذا الصدد، بالتقدم الذي أحرزه المجلس في الأشهر القليلة الماضية في الإقرار بالآثار الضارة لتغير المناخ في مختلف المناطق مثل حوض بحيرة تشاد والصومال ومالي، فضلا عن الدعوة إلى تحسين تقييم وإدارة المخاطر البيئية وتغير المناخ. وينبغي الآن ترجمة هذا التقدم إلى إجراءات ملموسة. ويقتضي ذلك أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها على تحليل المخاطر ليتسنى لها تحذيرنا من التهديدات الأمنية المتصلة بتغير المناخ في جميع مناطق العالم. وقد ذكرتنا نائبة الأمين العام بالأعمال الرائعة التي تضطلع بها بالتعاون مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتؤيد فرنسا تماما وبكل نشاط تلك الجهود الكبيرة والبالغة الأهمية. وما نريد أن نفعله هو توسيع نطاق هذا النهج ليشمل مناطق أخرى من العالم. ومن الضروري الآن أيضا اتخاذ الخطوة التالية والتوصية بالتدابير والإجراءات التي ينبغي أن تنفذها الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمنع الآثار الضارة لتغير المناخ على الأمن ولحماية التنوع البيولوجي واستعادته.

أخيرا، تتمثل رسالتي الخامسة في أن منظومة الأمم المتحدة برمتها يجب أن تحشد جهودها للتصدي للتحديات المتصلة بالتداعيات الأمنية لتغير المناخ. وتقع على عاتق الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الأمن مسؤولية مشتركة في ذلك الصدد. ويجب عليها الاعتماد في ذلك على جميع الوكالات والمؤسسات المتخصصة، وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة؛ ومع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في مجال المناخ؛ ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مجال الزراعة؛ ومع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عندما يتعلق الأمر بالتصحر بهدف إجراء التحليلات ذات الصلة واقتراح مسارات للعمل وتنفيذها في الميدان.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، التزام فرنسا الراسخ بالعمل معكم لبناء دبلوماسية متعددة الأطراف تواكب القرن الحادي والعشرين وتدمج آثار تغير المناخ بصورة كاملة في النهج الذي تتبعه لمنع نشوب النزاعات. وفي مواجهة حقيقة تغير المناخ الذي يشكل أحد أكبر التحديات في عصرنا، علينا أن نمضي قدما معا وأعيننا مفتوحة تماما.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، فضلا عن مقدمي الإحاطات اليوم، السيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق والسيدة هندو إبراهيم، ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ. ونود أن نرحب بالرئيس واكا، رئيس جمهورية ناورو، وأن نسلّم بالأثر الهائل لتغير المناخ على بلده. وترى روسيا أيضا أن هذه المسألة ذات أهمية بالغة. فنحن من رواد عمليات المناخ على الصعيد الدولي، سواء بإسهامنا في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو من خلال جهودنا الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على النظام المتعلق بتغير المناخ تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويواصل بلدي بصورة نشطة استخدام نُهج ابتكارية قائمة على استخدام التكنولوجيات المتطورة.

ربما لا يتفق بياني هذا مع بيانات الأعضاء الآخرين التي أُدليَ بها في مجلس الأمن اليوم. ومع ذلك، لا بد لي من القول إننا نشعر بخيبة أمل إزاء جلسة المجلس اليوم، ليس لأننا نعارض الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. بل على العكس تماما، فالأمر هو أننا نرفض القبول بأن تصبح جلسة اليوم، في نظرنا، مجرد محاولة أخرى لربط مسألة الحفاظ على البيئة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فمن المؤسف أن نجعل من يتابعون عملنا يعيشون في وهم أن المجلس يتصدى لمسألة المناخ حاليا وأنه سيُحدث فيها تحولا فوريا. فهذا وهم كبير وخداع واضح.

إن هناك محاولات في مختلف البلدان والمناطق لعزو تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى عامل تغير المناخ. ويمكن تلخيص الأمر في أن تغير المناخ يشكّل تهديدا للأمن بشكل عام، ولكن الأشخاص الذين ينشرون تلك الفكرة لا يبذلون بالضرورة الجهد اللازم لتقديم تفاصيل محددة وسليمة علميا أو تفسيرات واضحة لمفاهيم الأمن أو النزاعات أو التهديدات أو الاستقرار من حيث علاقتها بمسألة المناخ. وتُستخدم هذه العبارات بمعناها العام جدا في الوقت الذي نُطالَب فيه بالإقرار بصلات مجردة للغاية. إلا أن هذه الأفعال لا تساعد أحدا فحسب، بل إنها تضلل أيضا الجميع وتصرف انتباه المجلس عن التصدي لمسائل يمكنه أن يسهم إسهاما حقيقيا في السعي إلى إيجاد حلول لها.

وسأقولها مرة أخرى. على الرغم أننا نؤمن بأن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا لنا جميعا، فإن المجلس لا يملك الخبرة المتخصصة ولا الأدوات اللازمة لوضع حلول قابلة للتطبيق لمكافحة تغير المناخ بصورة فعالة.وإنني مضطر مرة أخرى للإشارة إلى أن تغير المناخ ليس تحديا عالميا في سياق الأمن الدولي، بل

ينبغي معالجته فيما يتعلق بخصوصيات كل حالة على حده. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور الأمم المتحدة هو تقديم الدعم إلى الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الأمنية داخل حدودها الوطنية وتحديد استراتيجيات تحقيق ذلك بصورة مستقلة. ويجب أن تتقيد منظمتنا الدولية تقيدا صارما بالمبدأ المتمثل في تقسيم العمل في أعمالها، وعلى أساس أنه ينبغي أن تعمل كل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في نطاق مسؤوليتها.

إن أساس عرض المسائل المتعلقة بالمناخ في مجلس الأمن كثيرا ما يعني فكرة أن تغير المناخ يشكل ما يسمى عاملا مضاعفا للخطر وحافزا على أعمال العنف. وإذا كنا نلتزم كثيرا بالمبادئ إزاء ذلك، فلماذا نصمت دائما أثناء المناقشات التي تبدأ على أساس ذريعة أنه لا يوجد جانب من هذه المسألة أقل خطورة من الجوانب الأخرى، والإضرار بالبيئة الناجم عن العمليات العسكرية العنيفة والجزاءات الانفرادية، التي تعد عمليات القصف ضد يوغوسلافيا وليبيا وسورية من جانب الائتلافات الغربية مثالا صارخا عليها؟ وأقل ما يقال أنه من الغريب أنه لم يعرب أي من المتكلمين اليوم عن قلقه إزاء الأضرار البيئية الواسعة النطاق التي تتسبب فيها هذه الأعمال، ناهيك عن الضرر الهائل على صحة المواطنين في تلك البلدان.

وليس سرا أن منظمة حلف شمال الأطلسي قامت بقصف إقليم يوغوسلافيا السابقة باستخدام ذخائر تحتوي على مركبات مشعة، ولا سيما اليورانيوم المستنفد، والتي تلوث البيئة، وأدت إلى ازدياد كبير في حالات الإصابة بالسرطان، وكان لها أثر سلبي على الصحة العامة والصحة الإنجابية للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة، والتي لا تزال حتى هذا اليوم بحاجة إلى التطهير وإعادة التأهيل. وقد كانت الحالة في أعقاب المشروع الليبي مأساوية بنفس القدر. فقد أدت الهجمات بالصواريخ وعمليات تفجير الهياكل الأساسية النفطية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن العمليات التي قامت بها الجماعات المعارضة المسلحة المدعومة من الغرب بالقرب من شركات النفط، إلى تدميرها الجزئي أو الكلي، ونشوب حرائق هائلة، وتلوث الغلاف الجوي بحرق النفط والمنتجات النفطية.

ولا تفوتني الإشارة إلى أن استمرار وجود قوات التحالف الغربي غير القانوني على الأراضي السورية يشكل عقبة أمام استعادة سيطرة الحكومة في جميع أنحاء البلد، وبالتالي تنفيذ قواعدها التشريعية الوطنية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعايير البيئية، وبشكل عام استعادة النشاط المحلي في تلك المجالات، بما في ذلك إدارة النفايات المنزلية. وتتفاقم الحالة بسبب الجزاءات الانفرادية ضد سورية التي تحرم البلد من إمكانية شراء المعدات والمواد اللازمة للإنتاج الصناعي الآمن بيئيا.

وتتنامى حالة تبعث على القلق فيما يتعلق بعمل محطة تنقية المياه في دونيتسك، التي تتعرض لقصف منتظم من جانب القوات المسلحة الأوكرانية. وإذا تسرب غاز الكلور من صهاريج التخزين، يمكن أن يشكل كارثة بيئية وإنسانية. ومن الصعب التصديق بأن المبادرين باتخاذ هذه الإجراءات لم يكونوا مدركين للآثار السلبية للتلوث البيئي بالمواد المشعة أو تدمير المنشآت النفطية. ومع ذلك، فإنهم مستمرون في اختيار عدم إيلاء الأمر أي اهتمام وليسوا في عجلة من أمرهم للمساعدة على التخفيف من الضرر الناتج عن ذلك. وفي هذا الصدد، نرى أن مسائل التلوث البيئي الناجم عن العمليات العسكرية الإجرامية والجزاءات الانفرادية غير القانونية يمكن أن تعتبر تهديدات لا تقل أهمية عن مشكلة تغير المناخ على الأقل.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، أود أن أقول مرة أخرى إن التغليب المستمر للجانب الأمني، على نحو ما تم بالفعل، لهذه المسألة الحيوية يقوض بشكل لا يمكن إصلاحه عملية مسعانا المشترك من أجل إيجاد حل لها. ومن المزمع هذا العام اعتماد مبادئ توجيهية من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي

الوقت نفسه، ستناقش الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ العمل المشترك والتنسيق بشأن الجهود المرتبطة بالمناخ في منبر حوار تالانوا، الذي تنص مبادئه التأسيسية على عدم تسييس مناقشات المناخ، ومنع اللوم المتبادل، والسعي إلى فهم ما يمكننا القيام به من خلال توحيد الجهود.

ونحن حريصون على نفس قدر حرص السيدة هندو إبراهيم، في بيانها العاطفي اليوم، على ضمان ألا يتعارض تغير المناخ مع حياة الشعوب الأصلية.كما تقدم روسيا المساعدة للدول الجزرية الصغيرة من خلال المساهمات التي تقدمها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.ونحن على استعداد للمساعدة، والقيام بكل ما في وسعنا لضمان أن تتمكن الجهود الجماعية التي تبذلها الكيانات والآليات المتخصصة من حل هذه المشاكل، لكنه من الواضح أن مناقشة اليوم في المجلس تأخذ هذه المسألة في الاتجاه المعاكس تماما، نحو تكهنات بشأن مسألة المناخ واستغلالها لحل مشاكل سياسية محضة، وفرض معايير أحادية الجانب، والتخلي عن الإجراءات العملية لصالح مواقف غوغائية وعلاقات عامة.

ونعتقد أنه من الضروري السماح لجميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة تغير المناخ القيام بعملها في سلام، دون وضع نهج متداخلة بشكل مصطنع لاتؤدي إلا لعرقلة النهوض بمصالحنا المشتركة.ولن نتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل في الحفاظ على المناخ العالمي لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة من البشرية إلا من خلال الإجراءات العملية المشتركة التي تجرى من خلال نماذج الخبراء القائمة.

السيدة كوردوبا سورية (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأن أشيد بالعمل الذي ما برح يقوم به الوفد السويدي بصفته رئيس مجلس الأمن.كما أود أن أرحب بحضور السيد يوجين فيليب روغينات، رئيس وزراء كوراساو، مملكة هولندا، وأن أشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق، والسيدة هندو إبراهيم، ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ على إحاطاتهم الإعلامية.

يشكل تغير المناخ واحدا من أكبر التحديات العالمية الهامة في عصرنا.ونود أن نؤكد على أن البلدان النامية لا تزال تعاني أكثر من غيرها من آثاره السلبية ومن زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، على الرغم من أنها من الناحية التاريخية هي أقل من يتسبب في تغير المناخ. ووفقا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، فقد لقي أكثر من ١,٦ مليون شخص حتفهم بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ بسبب آثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، ففي المتوسط تضرر ٢١١ مليون شخص بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣ جراء الكوارث الطبيعية الشديدة المتزايدة.

إن تغير المناخ لا يهدد آفاق التنمية المستدامة فحسب، بل ووجود وبقاء البلدان والمجتمعات والنظم الإيكولوجية لأمنا الأرض نفسها.ونأسف لعدم تحمل بعض من أكثر البلدان الصناعية الكبرى أي مسؤولية عن المشاكل الناشئة عن تغير المناخ.لقد أصبح تغير المناخ صمام هروب لتفادي مناقشة مسائل أساسية مثل الكيفية التي أدى بها نموذج التنمية الرأسمالية والإفراط في الاستهلاك المفرط والإنتاج المسرف إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي واستنفاد الموارد، مما يعوق التنمية المستدامة لشعوبنا. في بعض البلدان، يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا، بينما في أخرى يعني فقدان التنوع البيولوجي وزيادة الأنواع المهددة بالانقراض أو فقدان الأمن الغذائي. ويمكن لهذا النقص في الموارد الطبيعية مثل المياه أن يؤدي إلى زيادة التوتر الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، إذ يرتفع مستوى سطح البحر، يمكن للظروف السائدة في العديد من المناطق الساحلية والجزر الصغيرة أن تتدهور تدريجيا إلى أن تصبح ببساطة غير صالحة للسكنى أو حتى تختفي.

ويمكن لكل تلك العوامل أن تعرض السكان للنزاعات الاجتماعية أو تجبرهم على ترك ديارهم؛ وعندئذ نواجه تشريد مئات الآلاف من السكان ليصبحوا مهاجري مناخ، وربما يتسببون في نزاعات جديدة أو يفاقمون من النزاعات القائمة. وتنطوي الآثار الضارة لتغير المناخ على مجموعة من العواقب المباشرة وغير المباشرة على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الغذاء الكافي والحق في السكن اللائق والحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والحق في التنمية والحق في السلام.

إن التحديات التي تواجه مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته عديدة ومعقدة فعلا، غير أننا نعتقد أن تلك، التي تعمل فعلا على تعريض جهود المجلس ومنظمتنا الرامية إلى منع انتهاك السلم والأمن الدوليين للخطر، مرتبطة بالقصور في تطبيق الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. إننا مقتنعون بأن من الضروري الحفاظ على التركيز على صلاحيات وولايات كل جهاز، والاضطلاع بمهام التنسيق التي تتيح أفضل البدائل لمواجهة المشاكل الناتجة عن النزاعات، مما يؤدي إلى تجنب الازدواجية في العمل، وفوق كل شيء، التداخل والتدخل في الولايات المحددة للهيئات الأخرى.

إننا نتفق مع أن تغير المناخ يمكن أن يولد أسبابا محتملة للنزاع والتوتر الاجتماعي. ومع ذلك، نعتقد أن مجلس الأمن ليس الهيئة المناسبة أو المكان المناسب لمعالجة هذه المسألة. ونحن مقتنعون بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ هما أهم المنابر الدولية والحكومية الدولية لمواجهة التخفيف والتكيف مع تغير المناخ وآثاره.

وإذا كنا نعتزم معالجة هذه الحالة الدقيقة والحساسة، يجب علينا في الأساس تحليل الأسباب الأساسية للمشكلة. وتعرب بوليفيا عن الأسف، في ذلك الصدد، بأن معظم البلدان الصناعية، يواصل تعزيز سياسات الحرب مع زيادات سنوية في ميزانيتها الضخمة، بدلا من مواجهة أسباب مثل نموذج التحضر المزعوم، الذي يستند إلى هيكل مالي شره تتركز فيه ثروات الأغلبية في أيدي قلة. ونحن مقتنعون بأن الآليات العسكرية لأقوى البلدان في العالم ظلت منهمكة في تحطيم مدن بكاملها وحضارات بريئة برغبة وحيدة في الاستيلاء على النفط أو الغاز أو المعادن الاستراتيجية. وتسير التكلفة الإنسانية العالية لسياسات الحرب والاستيلاء على الموارد الطبيعية هذه جنبا إلى جنب مع النفقات العسكرية التي تمثلها، على حساب السكان وإدامة حلقة الفقر والحاجة والمواجهة.

وبهذا المعنى، نؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس إيفو موراليس في الخطاب الذي ألقاه خلال الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات الجمعية العامة في عام ٢٠١٧، حين قال:

”عدم المساواة أمر غير أخلاقي. إذا عانى ٨٠٠ مليون شخص من الجوع، فليس مرد ذلك إلى نقص في الغذاء. إن ملايين الأطفال يموتون بسبب العدوى، ليس بسبب نقص الأدوية. وإذا كان ثمة فقراء في العالم، فليس سبب ذلك انعدام الموارد. إننا نعاني من أسوأ أزمة إنسانية ... بسبب الحروب والإرهاب والصراعات الأخرى“. (A/72/PV.6، صفحة ١٩)

ونطلب إلى ما يسمى بالبلدان المتقدمة الاضطلاع بمسؤولياتها في إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة عن طريق التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجالي التخفيف والتكيف مع تغير المناخ. ونتيجة للاعتماد على الموارد الطبيعية واستغلالها في العديد من بلداننا، لا يمكننا أن نعتبر أنفسنا اليوم بلدانا صناعية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى نشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، على إحاطتها الإعلامية. وأعرب عن تقديرنا لها ولرئيس المجلس ورئيس الاتحاد الأفريقي على البعثة البالغة الأهمية التي قاموا بها مؤخرا إلى بلدين

أفريقيين من بين البلدان المتضررة على نحو خطير من تغير المناخ. لقد كانت تلك الزيارة مفيدة جدا.

وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين، خاصة السيدة هندو إبراهيم، التي كان عرضها الحماسي متماشيا تماما مع الغرض من هذه الجلسة والمسؤولية الثقيلة المتمثلة في أن يكون مقدمو الإحاطات الإعلامية موضوعيين قدر الإمكان وألا يكونوا متحيزين. فذلك أمر في غاية الأهمية، وينبغي لنا أن نتعلم من جلسة اليوم. وبصراحة، ما سمعناه اليوم يؤكد تقريبا على الشواغل التي أعرب عنها بعض الزملاء.

وأشيد بحضور رئيس ناورو، ورئيس وزراء كوراساو، مملكة هولندا. وكذلك أحيي نائب وزير شؤون خارجية كازاخستان.

إن تغير المناخ أحد أكبر التهديدات التي تواجه المجتمع العالمي بأسره. ولا يمكن لأي يظل غير متأثر، كما قالت نائبة الأمين العام. فآثاره المدمرة لا تقوض المكاسب الإنمائية فحسب، بل إنها تهدد وجود مجتمعاتنا في حد ذاته. وعلى الرغم من أن إسهام البلدان النامية لا يذكر، ولا سيما الأشد ضعفا من بينها التي لا تعرف شيئا – بمعنى العبارة – عن مدة استمرارها في الوجود، فإن من المعروف جيدا أنها تعاني بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ.

ولذلك، فإننا نشدد على أن تغير المناخ يتطلب اتخاذ إجراءات واستجابات عاجلة ومتضافرة على الصعيد العالمي، ترتكز في المقام الأول على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وذلك ما جعل ما فعلناه في عام ٢٠١٥، عندما اعتمدنا بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ وأهدافها الـ١٧، كان تاريخيا جدا ويمثل التعبير عن تعددية الأطراف على أفضل وجوهها. وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، نتفق مع تقييم المجلس، على النحو المبين في البيان الرئاسي S/PRST/2011/15 إزاء:

”احتمال أن تزيد الآثار الضارة لتغير المناخ، في الأجل الطويل، من تفاقم بعض التهديدات القائمة المحدقة بالسلام والأمن الدوليين“.

ونحن نسلم بأن تغير المناخ، في ظروف معينة، يمكن أن يهيىء الظروف لنشوب النزاع أو يؤدي إلى تفاقمه. وفي المجتمعات التي تعتمد اعتماد شديدا على الموارد الطبيعية في كسب عيشها، تكون احتمالات العنف بين المجتمعات المحلية أو عبر الحدود أو النزاعات الإقليمية كبيرة. وتشكل الحالة في منطقة بحيرة تشاد أو حوض منطقة الساحل دليلا واضحا على الصلة بين تغير المناخ والنزاعات، وقد سلطت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها نائبة الأمين العام أمس (انظر S/PV.8306)، إثر الزيارة المشتركة الرفيعة المستوى التي قامت بها مع الاتحاد الأفريقي، الضوء على هذا الجانب.

ومن ناحية أخرى، من المهم أيضاً الإشارة إلى أن تغير المناخ أو التغيرات البيئية المتصلة بالمناخ لا تؤدي تلقائياً إلى النزاع. إن الافتقار إلى حلول دائمة وشاملة لمعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ من هجرة وانعدام أمن وتوترات متزايدة وتنافس على الموارد هو الذي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات محلية أو نزاعات عبر الحدود في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن معالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات الناجمة عن تغير المناخ لا تزال ذات أهمية حيوية. ويتعين علينا أن نفعل ذلك بطريقة شاملة؛ وهو يتطلّب اتخاذ تدابير ملموسة للحد من أوجه ضعف الدول إزاء آثار تغير المناخ وإيجاد إطار تعاوني للتخفيف من تلك الآثار، بما في ذلك الهجرة والنزوح الناجمان عن تغير المناخ.

وثمة أهمية بالغة لمضاعفة جهودنا لكفالة التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وذلك في

جملة أمور. وينبغي أن يجعل الالتزام الحقيقي بتعددية الأطراف من ذلك أمراً بديهياً. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق باريس ولالتزاماتنا بموجب الأطر المختلفة الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ هو شرط أساسي للتصدي للنزاعات أو المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تتخذ تدابير ملموسة للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها تمشياً مع اتفاق باريس عن طريق توفير التمويل الكافي والمستدام في مجال المناخ للبلدان النامية، ولا سيما الأكثر ضعفاً منها. وبطبيعة الحال، يتعين أن يكون تيسير نقل التكنولوجيا الملائمة جزءاً من هذا الالتزام. ومن شأن هذه الجهود، في رأينا، إكمال الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ ومنع التهديدات الأمنية والنزاعات المتصلة بتغير المناخ.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية ذات الصلة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الأطر الحكومية الدولية ذات الصلة المنشأة لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وآثاره الضارة، مواصلة تأدية الدور الرئيسي، على نحو ما أكده مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2011/15.

وحيث أن الآثار المترتبة على تغير المناخ قد أصبحت خطراً على صون السلام والأمن الدوليين، فإن لمجلس الأمن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، دوراً في تحليل النزاعات والآثار الأمنية وإيجاد سبيل نحو تحقيق السلام والأمن. ويمكن للمجلس أيضا، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، اتخاذ تدابير ملموسة لإدارة المخاطر الأمنية والنزاعات الناجمة عن تغير المناخ، تمشياً مع الأولويات الوطنية والإقليمية الشاملة. ويمكن أن نستشهد، على سبيل المثال، بمبادرات إقليمية مثل مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إجراء دراسة شاملة واقتراح خطة عمل لمعالجة النزاعات الناجمة عن تغير المناخ في غرب أفريقيا.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة قيام جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، في حدود ولاياتها، باتخاذ تدابير ملموسة تتماشى مع خططها وأولوياتها الوطنية لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار السلبية لتغير المناخ وما يتصل به من تهديدات أمنية أو نزاعات.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود في البداية، سيدتي، أن أرحب بوجودكم هنا في نيويورك لترؤس هذه المناقشة. وأود أيضاً أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والسيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في جمهورية العراق، على إحاطتيهما الإعلاميتين، والسيدة هندو إبراهيم، ممثلة المجتمع المدني في تشاد، على بيانها.

يؤثر تغير المناخ على بقاء الإنسان وعلى التنمية. إنه تحدّ عالمي رهيب. وفي السنوات الأخيرة، حققت الجهود المتضافرة التي بذلتها البلدان لحماية البيئة العالمية والتصدي لتغير المناخ نتائج ملحوظة. بيد أن التصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة لا يزالان مهمة ملحة طويلة الأمد بالنسبة للمجتمع الدولي. وبالنظر إلى الظروف الحالية، يجب علينا العمل معاً للتصدي لتغير المناخ.

أولاً، من المهم للمجتمع الدولي أن يشجّع اعتماد رؤية جماعية لمستقبل مشترك للبشرية وأن يرقى بنشاطه إلى مستوى التحديات العالمية. ويجب على البلدان أن تعزز تبادل المعلومات والتعاون من أجل التصدي لتغير المناخ، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أن تعزز التنسيق فيما بينها وأن تؤدي دوراً إيجابياً في التصدي لتغير المناخ.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي دعم المساواة والعدالة وضمان احترام القواعد الدولية وتنفيذها على نحو فعال. وينبغي للبلدان أن تحترم بشكل كامل الاتفاقات الدولية المبرمة في مجال تغير المناخ وأن ترفض عقلية المحصلة الصفرية، مع تعزيز المنافع وتقاسم المسؤوليات والعمل على تحقيق المنافع المتبادلة وتحقيق نتائج مربحة للجميع.

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي تنفيذ اتفاق باريس بشكل جدي. ومن المهم مراعاة الظروف الوطنية للبلدان؛ واحترام الاختلافات فيما بينها، ولا سيما في حالة البلدان النامية؛ والالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة؛ ومساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تعزيز قدرتها على التكيف وتخفيف الآثار والإدارة والتمويل.

رابعاً، يجب على المجتمع الدولي بناء مفهوم جديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام لمواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بصورة سليمة. وفي الوقت الحاضر، تستمر التهديدات الأمنية من جميع الأنواع في الظهور. ويجب على جميع البلدان أن تتخذ تدابير متكاملة لتعزيز التعاون الدولي والسير على طريق التنمية المستدامة، بغية التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ مثل استنزاف موارد الأراضي والمياه وانعدام الأمن الغذائي والأزمات الإنسانية وتدفقات الهجرة الجماعية، وذلك من خلال تحقيق التنمية المشتركة.

وتعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب الوثائق ذات الصلة، واستناداً إلى مهام هيئات الأمم المتحدة وتقسيم العمل في ما بينها، معالجة قضايا تغير المناخ على وجه السرعة والتصدي لها على نحو سليم.

وما فتئت الصين تشارك في التعاون الدولي بشأن تغير المناخ، مع الحفاظ على النهج الصحيح إزاء العدالة والمصالح. وإننا على استعداد لمواصلة تنفيذ التزامنا بالتعاون بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ ودعم البلدان النامية الأخرى في التصدي لتحديات تغير المناخ. ونحن ملتزمون بالعمل مع بقية المجتمع الدولي في جهد متضافر للحفاظ على وطننا المشترك، الذي يتوقف عليه بقاؤنا.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أرحّب بحضور السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، بيننا اليوم؛ وبالسيد يوجين فيليب روغيناث، رئيس وزراء كوراساو، مملكة هولندا؛ والسيد يرجان أشيكباييف، نائب وزير خارجية كازاخستان. وأودّ أن أشكر السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام؛ والسيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في جمهورية العراق؛ والسيدة هندو إبراهيم، ممثلة المنظمة غير الحكومية، المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ. ونرى أن إحاطاتهم الإعلامية النيرة وتوصياتهم الهامة مفيدة جداً بشأن مسألة تغير المناخ وتزايد صلتها بالتوترات القبلية والنزاعات التي تعاني منها أجزاء عديدة من العالم.

وفي عام ٢٠٠٧، وبمبادرة من المملكة المتحدة، تناول مجلس الأمن للمرة الأولى المسائل المتصلة بآثار تغير المناخ على السلام والأمن. ومنذ ذلك الحين، تعزز اهتمام المجلس بهذه المسألة، وهو يجسد اليوم وعيا عالميا بالحاجة إلى بلورة استجابات جماعية ومستدامة لهذا التحدي الذي يواجه كوكبنا. وفي الواقع، فإن التزام المجلس بتعزيز إيجاد حلول مستدامة لآثار تغير المناخ على السلام والأمن أصبح ملموسا على مر السنين من خلال اعتماد العديد من القرارات والبيانات الرئاسية، بما في ذلك القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) والبيانان الرئاسيان S/PRST/2011/15 و S/PRST/2018/3. وفي تلك النصوص، أعرب المجلس عن قلقه إزاء الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وذلك باعتبارها عوامل تؤدي إلى تفاقم الحالات القائمة أو الحالات التي قد تُفجر أزمات، ولا سيما في المناطق التي تشكل فيها أوجه الضعف الاجتماعي

والسياسي والاقتصادي الموجودة سلفا تربة خصبة لاندلاع أعمال العنف المسلح.

والحالة المتعلقة ببحيرة تشاد، التي يعتمد عليها ٢٠ مليون شخص، ترمز في حد ذاتها إلى الآثار المدمرة لأوجه القصور البيئية على السلام والاستقرار. وتمثل منطقة حوض بحيرة تشاد، التي فقدت جزءا كبيرا من حجم المياه فيها، شأنها في ذلك شأن منطقة الساحل، رمزا لجميع التحديات البيئة الأمنية والإنسانية التي تواجه القارة الأفريقية. وبالنسبة للسكان الذين يعيشون على ضفاف بحيرة تشاد، والذين يستمدون معظم دخلهم وسبل عيشهم من هذا المصدر، فإن الانخفاض في المياه والموارد السمكية يمكن أن يكون عاملا للتوتر بل قد يتسبب في تصاعد النشاط الجهادي. وذلك هو فحوى القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي يعترف بآثار تغير المناخ على الاستقرار في منطقة بحيرة تشاد.

وبالنسبة لكوت ديفوار، فإن هذه مسألة أساسية يقتضي منا تأثيرها الذي لا يمكن إنكاره على السلام والأمن تجاوز الانقسامات المعتادة المتعلقة بأهلية الهيئات التي ينبغي أن تُناقش فيها هذه المسائل، من أجل توفير استجابات توافقية يمكنها عكس منحنى تغير المناخ وآثاره الضارة على السلام والاستقرار في القارة التي تواجه بالفعل تحديات جمة. ولذلك، يغتنم بلدي هذه الفرصة الطيبة للتأكيد على ضرورة مراعاة الآثار الأمنية لتغير المناخ في تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات وفي صياغة استراتيجيات منعها وإدارتها، وفقا لتوصيات البيانين الرئاسيين S/PRST/2011/15 و S/PRST/2018/3. وذلك أمر ضروري بصفة خاصة عندما تكون ثمة احتمالات لأن تشكل العوامل المناخية تحديات أمام تنفيذ ولايات المجلس أو لأن تقوض هذه العوامل عمليات بناء السلام في سياق ما بعد الأزمة.

وكوت ديفوار، وهي بلد زراعي أساسا، ليست بمنأى عن التراجع الكبير في الغطاء الحرجي، وهو ما يرتبط بحد كبير بكل من الأنشطة البشرية وانخفاض معدل هطول الأمطار، الناجم في حد ذاته عن تغير المناخ الملحوظ في العقود الأخيرة. فقد انخفضت مساحة الغابات المتبقية، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، إلى أقل من ٣,٤ مليون هكتار في عام ٢٠١٥ مقابل ١٦ مليون هكتار من الغابات في الخمسينات من القرن العشرين. وإلى جانب التصحر واستنزاف الأراضي الصالحة للزراعة ونقص المياه بسبب فترات الجفاف المطولة، تشكل هذه الظاهرة المقلقة، التي تعاني منها بلدان أخرى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، عوامل عدم استقرار في المناطق التي أصبح فيها الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها مسائل اجتماعية وسياسية تولد نزاعات، تأخذ أحيانا أبعادا مأساوية تتعلق بالهوية والديانة.

وأدى نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة جراء تغير المناخ إلى تفاقم الهجرة والضغوط الديمغرافية القائمة على الموارد الشحيحة، كما يتضح من الحالة البيئية والأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي الواقع، فإنه وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يعاني ٦,٩ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وهناك ٢,٥ مليون شخص مشردون داخليا في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي رسخت فيها جماعة بوكو حرام والشبكات الإجرامية عبر الوطنية أقدامها، مستغلة أوجه الضعف والتناقضات المحلية.

ومما يُيسر أيضا ترسيخ هذه الشبكات الإرهابية والإجرامية لأقدامها تغذية نزعة التطرف لدى فئة ضئيلة من الشباب الذين يواجهون البطالة والفقر. وعلاوة على ذلك، فإن منطقة الساحل، التي لا تزال تواجه أيضا آثار تغير المناخ، تشهد انبعاث الحركات المطالبة بالحكم الذاتي، مدفوعة في ذلك بالرغبة في تغيير المؤسسات السياسية وآليات الحكم.

وقد نظم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بسبب قلقه إزاء التحديات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ، جلسة مفتوحة كُرست للعلاقة بين تغير المناخ والنزاعات في أفريقيا والتصدي

للتداعيات الأمنية، وذلك أثناء اجتماعه الـ٧٧٤ المعقود في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨ في أديس أبابا. وبلدي يؤيد التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هذا الاجتماع، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الصمود في مواجهة تغير المناخ، فضلا عن التوصيات المتعلقة بإدماجه في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات. كما أعاد مجلس السلم والأمن تأكيد أهمية تعددية الأطراف في مكافحة تغير المناخ، والتي لا يزال اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يشكل مثالا ساطعا لها. وحث المجلس الدول الموقعة على الاتفاق على تنفيذ الالتزامات ذات الصلة.

كما يشجع مجلس السلم والأمن المجتمع الدولي على دعم الاستراتيجيات دون الإقليمية للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، بما فيها تلك التي اقترحها مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات لجنة حوض نهر الكونغو المعنية بالمناخ، المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل في برازافيل، والمؤتمر الدولي المعني بإنقاذ بحيرة تشاد، المعقود خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ في أبوجا. وشدد مجلس السلم والأمن أيضا على أهمية النهج الوقائي من خلال التركيز على تعزيز قدرات الآليات الوطنية والمجتمعية للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، مثل شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن إدماج فرضيات العنف المجتمعي والعوامل المناخية وآثارها على السلام والأمن في مؤشراتها.

وتود كوت ديفوار أن توجه انتباه مجلس الأمن إلى وجود العديد من المبادرات في أفريقيا التي تستند إلى التزام الدول بتولي زمام أمنها الجماعي داخل الأطر المتعددة الأطراف التي تشدد على النهج الوقائي، الذي يقوم على الحوار والتسوية السلمية للمنازعات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والمناخ. وهذه النهج دون الإقليمية، التي تمكن الدول الأعضاء التي توحدها المثل العليا المتمثلة في التضامن والمشاركة والسلام من العمل معا لتعزيز السلام والأمن، وهما الضمان للتنمية المستدامة، لا ينقصها شيء سوى دعم مجلس الأمن.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): طوال هذا الأسبوع، عكفنا على معالجة المسائل البالغة الأهمية المتصلة بصون السلام والأمن. وتتوجه جمهورية غينيا الاستوائية بالشكر والتهنئة مرة أخرى إلى الرئاسة السويدية ووزيرة الخارجية مارغوت فالستروم على إدراج المسألة التي نناقشها صباح اليوم، وهي ''صون السلام والأمن الدوليين: فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتصدي لها''، على جدول الأعمال.

كما نشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، التي شاركت في مناقشاتنا، على إحاطتها الإعلامية وعلى أفكارها؛ والسيدة هندو إبراهيم، ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، التي وصفت لنا الواقع القاسي لآثار تغير المناخ والمخاطر التي يشكلها على السلام والأمن على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي؛ ووزير الموارد المائية العراقي، السيد حسن الجنابي، على تقاريره التوضيحية التي توفر لنا رؤية واسعة للمسألة المعقدة المتمثلة في حقيقة الصلة بين تغير المناخ وصون السلام والأمن، أي المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على السلام والأمن في العالم.

باسم جمهورية غينيا الاستوائية، أرحب بحضور فخامة رئيس ناورو، ورئيس وزراء كوراساو، ومملكة هولندا، ونائب وزير الشؤون الخارجية في كازاخستان.

وخلال زيارة الرئيس النيجر محمدو إيسوفو إلى منطقة بحيرة تشاد في آذار/مارس ٢٠١٧، قال لمرافقيه أنه يعتقد أن جماعة بوكو حرام ما كانت لتتوطد لولا انكماش بحيرة تشاد، التي فقدت ٩٠ في المائة من مساحتها منذ الستينات، مما أحدث أثرا مدمرا على سبل العيش المحلية وبقائها.

وبُعيد تلك الزيارة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي تناول الأبعاد المتعددة الجوانب للنزاع المتعلق بجماعة بوكو حرام. ومن بين عناصر القرار العديدة، اعترف بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي. وشدد على أنه ينبغي لحكومات والأمم المتحدة إجراء تقييمات المخاطر المناسبة واعتماد استراتيجيات إدارة المخاطر في ما يتعلق بتلك العوامل المتصلة بالمناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن اعتمد، في كانون الثاني/يناير، البيان الرئاسي S/PRST/2018/3، الذي تناول الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجالات منع نشوب النزاعات، والوساطة والمساعي الحميدة، ورحب بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. وقد استخدم البيان لغة القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي اعترف بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مما يجسد الآثار الأمنية لهذه العوامل على المنطقة.

وترى غينيا الاستوائية أن السلام والأمن الدوليين تهددهما عناصر مختلفة، كل عنصر منها يمثل تحديا مختلفا للمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى التهديدات التي تشكلها الخطط السياسية والدينية والإرهابية، فمما لا شك فيه أن تغير المناخ الذي يؤثر على كوكبنا قاطبة ينطوي على مخاطر جديدة، ويزيد المخاطر القائمة فعلا إلى مستويات أكثر خطورة وعنفا. والواقع أن تغير المناخ يؤثر على الجوانب الأساسية للحياة البشرية، كما ذكرنا بالفعل، مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتدهور نوعية الأراضي لإنتاج الأغذية، مما يؤدي إلى نقص الغذاء، والحد من الأراضي الصالحة للمعيشة. وجميع هذه الجوانب المثيرة للقلق تعزز الصراع فيما بين جماعات مختلفة من أجل السيطرة على الموارد الشحيحة، مما يزيد من مخاطر النزاعات في مختلف أنحاء الكوكب.

ومواجهة تغير المناخ لم تعد تعتمد فقط على العلماء والأكاديميين. فقد أصبحت أيضا مسألة سياسية ذات أولوية قصوى يتعين معالجتها في كثير من الأحيان من أجل ضمان التقدم في تحقيق الأهداف ذات الصلة. إن جمهورية غينيا الاستوائية تؤمن وتقترح أن مسألة المناخ ينبغي إدراجها في جميع التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن عن صون السلام والأمن، شأنها في ذلك شان مسألة المرأة والأطفال في حالات النزاع، من أجل تحسين فهم ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على النزاعات المختلفة.

وبالنسبة لغينيا الاستوائية، السؤال الرئيسي هو كيف يمكن أن تسهم المناقشة بشأن هذه المسألة في وفاء المجلس على نحو كامل بالتزامه إزاء تغير المناخ؟ والسؤال الآخر هو كيف نحسن التحليل الذي يتلقاه مجلس الأمن بشأن كيفية ومكان تحول المسائل ذات الصلة بالمناخ إلى عامل من عوامل النزاعات أو انعدام الأمن؟ ولهذا السبب فإننا ندعو بشدة إلى تحسين التحليلات والمعلومات بشأن هذا الموضوع التي يقدمها الأمين العام.

وفي الختام، تهنئ جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى السويد على قرارها المتعلق بإثارة هذه المسألة الرئيسية، وتعرب عن التزامها بدعم عمل المجتمع الدولي لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة السويدية على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد والوزير حسن جنابي على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين. وأخيرا وليس آخرا، أنا في غاية الامتنان للسيدة هندو إبراهيم على

بيانها المؤثر جدا وعلى تذكيرنا، نحن مجلس الأمن، بمسؤوليتنا عن التصدي للتحديات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ، لأننا نتكلم عن آثار تغير المناخ على حياة الناس العاديين. ونرحب أيضا برئيس ناورو ونتطلع إلى الاستماع إلى بيانه بشأن الكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ على بلده، كما ذكر العديد من المتكلمين. ويتعلق الأمر بنوع من التهديد الوجودي لعدد من الدول الجزرية الصغيرة.

قبل أكثر من ١٠ سنوات، ناقش مجلس الأمن العلاقة بين تغير المناخ والأمن لأول مرة (انظر S/PV.5663)، كما ذكرت السفيرة كارين بيرس. و لم تتحسن الحالة منذ ذلك الحين. ومنذ ذلك الحين، ازداد عدد النزاعات المتصلة بتغير المناخ. ولذلك، نرى أن الوقت مناسب أكثر من أي وقت مضى لعقد هذه المناقشة الآن. وهي تندرج تماما ضمن ولاية مجلس الأمن. وإذا لم يتناول مجلس الأمن هذا الموضوع المتعلق بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، فإننا سنخذل الناس في الميدان وسنعجز عن الوفاء بولايتنا.

بيد أنني أود أن أشدد على أننا ببساطة لا يمكننا أن نتجاهل الآثار السلبية لتغير المناخ على السلم والأمن العالميين. وما نراه، كما قالت السيدة إبراهيم في بيانها، هو أن تلك الآثار عوامل مضاعفة للخطر يمكن أن تفاقم الفقر والتدهور البيئي والتوترات الاجتماعية، ويمكن أن تؤدي إلى تصعيد النزاعات المحلية والإقليمية.

وتود بولندا أن تؤكد على الحاجة الحتمية للعمل بروح تعددية الأطراف. إن مشكلة تغير المناخ ليست فقط مشكلة للبلدان المتأثرة أو المعرضة للخطر. إنها كذلك تشكل تحديا عالميا للمجتمع الدولي بأسره وتحتاج إلى استجابة عالمية. والسبيل الوحيد الفعال لمواجهة هذا التحدي هو العمل معا. فينبغي لكل بلد أن يتقاسم المسؤولية في العمل.

ومن المؤكد، أن المنع الفعال لوقوع النزاعات الناجمة عن تغير المناخ، أكثر فعالية من حيث التكلفة من معالجة النتائج المترتبة عليها. ولذلك ينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على منع وقوع النزاعات والكوارث الطبيعية والتخفيف من أسبابها الجذرية، فضلا عن تعزيز قدرات البلدان على التكيف، وتعزيز قدرتها على الصمود والحد من قابليتها للتأثر بتغير المناخ.

ونحن نعتقد أن مجلس الأمن هو مفتاح تعزيز استجابة الأمم المتحدة للنزاعات، ولا سيما في سياق منع نشوب النزاعات في المناطق المتضررة من الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل منطقة حوض بحيرة تشاد وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصومال. وينبغي للمجلس أن يؤكد على الحاجة إلى تحسين تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والاستراتيجيات الإدارية، كما نوقش من قبل عدد من المتكلمين السابقين. ومن أجل الوفاء بهذه المهمة، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون مزودا بمعلومات دقيقة عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وآليات الإنذار المبكر. ولا يمكننا المبالغة في تأكيد أهمية الدور الحاسم الذي تؤديه البيانات الموثوقة بشأن المخاطر المتصلة بتغير المناخ، التي تقوم بدور أساسي في تفادي النزاعات، وبناء القدرة على التكيف وتفادي وقوع الكوارث الطبيعية. ولذلك، فإننا نعتقد أنه من أجل تنفيذ التدابير الوقائية الملائمة فإن توفير المعلومات الشاملة من الميدان أمر لا مفر منه. وينبغي لجميع الدول والمنظمات أن تستخدم الإمكانات الكاملة لمكاتبها الميدانية وبعثاتها الدبلوماسية بغية جمع معلومات موثوقة ومستكملة من المناطق المتأثرة أو المعرضة للتأثر بتغير المناخ والنزاعات.

وتود بولندا أن ترى مناقشات منتظمة وتقارير عن تغير المناخ والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن. وذلك هو السبب الذي يجعلنا ممتنون لتناول السويد ذلك الموضوع. فمن شأن تلك المناقشات أن تكمل المداولات الأخرى في محافل الأمم المتحدة، ولا سيما في الجمعية العامة، كل في إطار ولايته، وفي

المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والجهات المعنية الأخرى. تلك هي النقطة التي ظللنا نثيرها على نحو متسق في السنوات الأخيرة والتي سنظل نثيرها في المستقبل، إذا دعا الأمر إلى ذلك.

وستتولى بولندا، هذا العام، رئاسة المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وستكون هذه المرة الرابعة التي نتسلم فيها رئاسة المؤتمر، ونعتزم استخدام تجربتنا الماضية لتحقيق نتائج إيجابية. وإذ نقود المفاوضات المتعلقة بالمناخ، سنأخذ في الحسبان أن المسائل الأمنية المتعلقة بالمناخ تشكل تهديدا أساسيا للبلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن التدابير الفعالة لمواجهة تغير المناخ والنزاع ترتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ خطط الأمن والتنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق تقدم ملموس ودائم، إلا باتخاذ إجراءات متماسكة والمتكاملة في تلك المجالات.

السيد العتيبي (الكويت): نرحب برئاستكم، السيدة الرئيسة، ومشاركتكم في هذه الجلسة الهامة. وكذلك ننوه بمشاركة رئيس ناورو ورئيس وزراء كوراساو ونائب وزير الشؤون الخارجية في كازاخستان، في هذه الجلسة. ومن خلالكم نشكر نائبة الأمين العام، أمينة محمد؛ وممثلة المجتمع المدني، السدة هندو إبراهيم، والدكتور حسن الجنابي، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

وكدولة مجاورة للعراق ولدينا شواغل بيئية متشابهة، فإننا نتفق حقيقة معه على تأثيرات تغير المناخ على النظام الإيكولوجي في عدد من المناطق في العراق، التي استعرضها في بيانه، وخصوصا منطقة الأهوار، وهو ما يستدعي تعاونا وثيقا على مختلف المستويات للحد من تداعياته على البيئة والسكان والعمل على إعادة إنعاش هذه المنطقة وتنميتها.

نتفق مع الجميع هنا في المجلس على أن تغير المناخ ظاهرة حتمية أصبحت تشكل هاجسا لجميع الدول، بل الشغل الشاغل لجميع شعوب العالم، نظرا لخطورة الآثار الضارة لتلك الظاهرة التي تعتبر من أكبر التحديات في عصرنا هذا. وذلك، لأنها تهدد أمن، بل وجود العديد من الدول، وتنذر بحدوث كارثة إنسانية ويبدو أنه ليس هناك أحد في مأمن من هذه الظاهرة الآخذة في التغير. وعلى الرغم مما يعتقد البعض، فإن الأنشطة البشرية هي السبب الأساسي لهذا التغير، إذ لم تعد الحروب والصراعات السبب الوحيد في عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

ومن هنا يأتي دور مجلس الأمن الذي عهد إليه ميثاق الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، على الرغم من أننا على اقتناع تام بأن المجلس ليس هو الآلية المثالية لمعالجة ظاهرة تغير المناخ، نظرا لتشعب أبعاد هذه الظاهرة، التي هي بحاجة إلى مناقشة واسعة النطاق في سياق التنمية والمستدامة. غير أن جهود المجلس تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، حسب الاقتضاء وفي نطاق ولاية كل منها للنظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن. وتستند تلك الجهود إلى متطلبات مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، التي تمثل في مجموعها الصكوك القانونية التي تلزمنا بالتعاون المشترك في هذا المجال.

ولا نستطيع الحديث عن الإجراءات الدولية للتصدي لظاهرة تغير المناخ من دون التأكيد على مبدأ التنفيذ المتمثل في تحمل الدول المسؤولية المشتركة والمتباينة إزاء هذه الأعباء، التي تم تجسيدها في سياق اتفاق باريس في عام ٢٠١٥، الذي يسعدنا دخوله حيز التنفيذ في فترة قياسية.

إن السعي نحو التنمية المستدامة، بمختلف أبعادها، يتطلب توفير الظروف المناسبة، خاصة تلك المتصلة بتغير المناخ لما له من انعكاسات خطيرة على حياة البشر، وهنا نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، الجفاف التصحر وتفاقم المجاعة والاضطرابات السياسية والنزاعات حول الموارد والنزوح الجماعي والأعاصير والفيضانات وموجات الحر الشديد وارتفاع منسوب المياه وانعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لمواجهة تغير المناخ، لا يزال الطريق طويلا للتمكن من التخفيف من آثاره. ولا مناص من العمل الدولي المشترك للتخفيف من آثاره الضارة وانعكاساته الخطيرة على كوكبنا، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية وتعاونا وتضامنا دوليا لتحقيق أهداف هذا الاتفاق.

ولا شك في أن البلدان النامية تبذل جهودا استثنائية للتصدي لتغير المناخ وتعزيز قدراتها للتأقلم معه. إذ أنها أول المتضررين من تلك الظاهرة، وأشدهم تضررا، ولا سيما البلدان الأقل نموا من بينها، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة وعدد من دول القارة الأفريقية. غير أننا نأمل أن تفي الدول المتقدمة بالتزاماتها وأن تأخذ بزمام الريادة، حيث يتعين عليها اتخاذ إجراءات عاجلة وجرئية لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة والحفاظ على مستوى ارتفاع درجات الحرارة المتفق عليه.

لقد واكب الاهتمام العالمي بتغير المناخ اهتمام مماثل من جانب دولة الكويت، كونه أمرا واقعا. ونحن، كغيرنا من الدول، متأثرون به. لذلك انضم بلدي الكويت إلى جهود المجتمع الدولي للحد من تداعيات تغير المناخ، من دون أن يدخر جهدا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. لذا حرص بلدي على تأصيل العمل الجماعي منذ انطلاق المفاوضات وصولا إلى تصديقنا على اتفاق باريس التاريخي. وقد صاحب هذا ترجمة للالتزامات التي يمليها الاتفاق كأساس وأولوية في برامج ومشاريع وطنية للحفاظ على البيئة وحمايتها. ويأتي ذلك انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه الأجيال القادمة وإيمانا منا بدورنا الصديق للبيئة في إطار التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وفي الختام، ستواصل دولة الكويت دعم مساعي الأمم المتحدة للتصدي لتحديات ظاهرة تغير المناخ، إيمانا منا بأن التصدي لهذه الظاهرة مسؤولية مشتركة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، بما يتوافق مع الأولويات والقدرات الوطنية تحقيقا لطموحات شعوب دولنا جميعا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية ناورو.

الرئيس واكا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ البالغ عددها ١٢ دولة. ونؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل ملديف بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لحكومة السويد على استضافة مناقشة اليوم الهامة. ولفترة عقد من الزمان تقريبا، ظلت مجموعتنا في الأمم المتحدة تدعو إلى تقديم استجابة قوية للتداعيات الأمنية لتغير المناخ، ولذا نقدر تقديرا تاما الشجاعة التي أبدتها السويد في تناول هذه المسألة الحساسة.

ومنذ الإقرار بأن الآثار الضارة لتغير المناخ قد تؤدي إلى تفاقم بعض التهديدات الخطيرة القائمة للسلام والأمن الدوليين، بدأ مجلس الأمن النظر في المسألة وفقا للسياقات الجغرافية–السياسية المحددة. ونرى أن من الضروري أن نبدأ دراسة الطرق التي يتفاعل بها تغير المناخ مع العوامل المحركة للنزاع والكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تستجيب لها بالشكل المناسب.

وبالرغم من اتفاق باريس، فإن تغير المناخ لن يكف عن الوجود. ولن تكون هناك عودة إلى المناخ الطبيعي في فترة حياتنا. وفي الواقع ستستمر الحالة في التدهور لعقود، حتى إذا

حققنا أهدافنا العالمية. ومن المتوقع أن تحدث الظواهر المناخية القاسية بتواتر وحجم خارج نطاق التجربة الإنسانية، ويجب علينا أن نأخذ على محمل الجد إمكانية تغير المناخ المفاجئ الذي يتجاوز نقاط التحول الخطيرة. وهناك أدلة عملية قوية على أن توازن النظم الطبيعية مختل على نحو متزايد. ومع ذلك، ليس لدينا فهم جيد لكيفية تأثر النظم البشرية بتلك العوامل الجديدة وغير المسبوقة للإجهاد. وقد لا تكون بعض أكبر التهديدات التي يمثلها تغير المناخ آثارا بيوفيزيائية فعلية، بل بالأحرى أوجه قصور في استجابتنا لها. إن زيادة التنافس على الموارد الشحيحة، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، وانقطاع الخدمات العامة والنزوح البشري ستضع على المحك قدرة مؤسساتنا وهياكل الحوكمة على التكيف.

وسيمثل تغير المناخ المسألة المميزة للقرن المقبل ولعملية إعدادنا التي تأخرت لوقت طويل. ولذلك السبب تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن. وسيسد تعيين الممثل الخاص فجوة بالغة الأهمية في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تزويد المجلس بالمعلومات التي يحتاج إليها للاضطلاع بولايته القائمة؛ ورصد نقاط التحول المحتملة في الصلة بين المناخ والأمن؛ وتيسير التعاون الإقليمي والتعاون عبر الحدود بشأن المسائل التي تتأثر بتغير المناخ؛ والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية ودعم حالات ما بعد انتهاء النزاع حينما يكون تغير المناخ أحد عوامل الخطر وفي جميع الوظائف البالغة الأهمية التي يمكن للممثل الخاص أن يشرع في أدائها، بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وقدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ذلك الاقتراح أولا في عام ٢٠١١ وبذلنا كل الجهود لمعالجة شواغل جميع البلدان، التي كان أكبرها الخوف من تعدي مجلس الأمن على ولايات الهيئات الأخرى. وأود أن أكون واضحا: إن تعيين ممثل خاص ينبغي ألا يؤدي إلى توسيع نطاق ولاية مجلس الأمن. فالممثل الخاص يعمل على خدمة الأمين العام، على نحو ما ينطوي عليه عنوان منصبه. ومع ذلك، فإن المجلس بحاجة إلى معلومات أفضل عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وآليات للتحليل والإنذار المبكر لكي يتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة والاضطلاع بوظائفه الرئيسية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويتسق ذلك مع مقاصد البيان الرئاسي الصادر في عام ٢٠١١ (S/PRST/2011/18) ويدعم دعما تاما قرارات مجلس الأمن الأخيرة بشأن حوض بحيرة تشاد وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصومال.

وقبل سبعة أعوام، قرع سلفي ناقوس الخطر في القاعة (انظر S/PV.6587) ولم يستجب المجلس. ومنذ ذلك الوقت، ازدادت المخاطر الأمنية لتغير المناخ — إلى جانب الانبعاثات العالمية. ويلزم أن يتخذ مجلس الأمن، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة ككل، نهجا متسقا نحو معالجة هذه المسألة الملحة. واتخذ المجلس بضع خطوات فاترة في الاتجاه الصحيح، ولكنها غير كافية، ولذلك السبب تكرر الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ دعوتها إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن. إننا نناشد بشدة جميع أعضاء مجلس الأمن الانضمام إلينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يمثل ٣٧ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر السويد، رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ويرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بصفة خاصة بمشاركة فخامة السيد بارون واكا، رئيس جمهورية ناورو، ورئيس وزراء كوراساو، مملكة هولندا، في مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام، أمينة محمد؛ والسيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق؛ والسيدة هندو إبراهيم ممثلة منتدى الشعوب الأصلية الدولي المعني بتغير المناخ على إحاطاتهم الإعلامية.

وعقدت ثلاث مناقشات سابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة بالذات ــــ في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ برئاسة نيوزيلندا (انظر S/PV.7499)؛ وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، برئاسة السنغال (انظر S/PV.7818)؛ وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، برئاسة اليابان (انظر S/PV.8144)، وبالإضافة إلى ذلك، عقد أيضا اجتماعان من اجتماعات صيغة آريا بشأن تغير المناخ والأمن. في ٢٠١١، أصدر المجلس البيان الرئاسي، S/PRST/2011/15 بشأن تغير المناخ، التي تدعو إلى إدراج في تقارير الأمين العام تحليل النزاعات والمعلومات السياقية عن الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ.

هل ينبغي لمجلس الأمن مناقشة تغير المناخ؟ هذا سؤال من الخطأ طرحه. وأنسب سؤال هو: هل ينبغي للمجلس اتخاذ التدابير المناسبة عندما تؤدي الإجراءات التي من صنع الإنسان إلى تدمير الجزر والمدن والأمم أو سبل العيش برمتها في بعض البلدان؟ ولذا يرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالمناقشة هذا اليوم بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يؤدي مهامه على نحو أكثر فعالية من خلال تحسين فهم المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين.

وبينما نواجه مخاطر جديدة وناشئة، بما فيها تلك الناشئة عن تغير المناخ، من المهم فهم هذه المسائل كي نوائم استجاباتنا تبعا لذلك. ويرى تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن تظل وكالة الأمم المتحدة الرئيسية للتصدي لظاهرة تغير المناخ. وينبغي تعزيز الهيكل المؤسسي الحالي للأمم المتحدة بشأن مسألة تغير المناخ ــــ سواء فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا أو النهوض بالمبادئ الأساسية، مثل المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة فيما يتعلق بقدرات التصدي لتغير المناخ ــــ ضمن الإطار المحدد من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه عندما تكون هناك تهديدات واضحة لأمن وبقاء أي بلد ــــ سواء كانت هذه التهديدات ناشئة من مخاطر مناخية أو من عدوان عسكري تقليدي ــــ يتعين على مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات المناسبة.

إن مجموعة البلدان التي أمثلها هنا ــــ وهي ٣٧ دولة جزرية صغيرة ــــ على الخط الأمامي للأثر الناجم عن تغير المناخ، ويتعرض وجود بعض تلك البلدان ذاته للتهديد جراء تغير المناخ والمخاطر الأمنية الناجمة عن آثاره. وبينما نحن في غمار موسم الأعاصير الأطلسية لم يسترد بعد عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية عافيتها بالكامل من أعاصير العام الماضي، التي اجتثت مجتمعات برمتها، وألحقت أضرارا جسيمة بالهياكل الأساسية الحيوية، وجعلت جزرا برمتها غير صالحة للسكن.

بيد أن ما يجب علينا التصدي له لا يقتصر على الظواهر الجوية البالغة الشدة. فالعديد من الدول الجزرية الصغيرة يعاني من أنماط أمطار لا يمكن التنبؤ بها وأسفرت عن حالات جفاف طويلة، فضلا عن الفيضانات. كما نعاني من أيضا من التحات الساحلي وتلوث الأراضي الزراعية بالمياه المالحة وتلوث احتياطيات المياه العذبة. وتشير الوثائق المتصلة بهذه المسألة عن حق إلى أن تغير المناخ يعيد تشكيل محيطات العالم وخطوطه الساحلية. وباعتبارنا من دول المحيطات الكبيرة، فإن مستقبلنا مرتبط ارتباطا وثيقا بعافية المحيطات. فمن ارتفاع مستوى سطح البحر،إلى تحمض المحيطات، إلى احترار المحيطات، تهدد آثار تغير المناخ على المحيطات وجود معيشتنا كما نعرفها. ونحن ندعو

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار هذا الاتجاه.

لقد كان اتفاق باريس بشأن تغير المناخ معلما تاريخيا في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. ومع ذلك، فمن الثابت تماما أننا سنتجاوز كثيرا الحد الأقصى من الزيادات في متوسط درجة الحرارة العالمية التي حددناها لأنفسنا، وهي ١,٥° مئوية و٢° مئوية لنطرق أرضا غير محددة المعالم. غير أن تغير المناخ لم يعد مجرد أمر يتعلق بالمستقبل. فالخطر قائم هنا بالفعل في الوقت الحاضر، مع إمكانية أن يصبح قوة مزعزعة للاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وحسب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب أن يكون خط دفاعنا الأول هو ضمان أن يكون لدى البلدان النامية الدعم الذي تحتاجه للتكيف. وقد كانت هناك ثغرات مستمرة في تمويل التكيف تتجاوز كثيرا التمويل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ. التي يجب معالجتها، مع توفير حصة أكبر من الموارد المالية العامة والموارد المالية القائمة على المنح لأغراض التكيف.

كما أننا بحاجة أيضا إلى آلية دولية قوية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ عندما تتجاوز قدرة الأمم على التكيف. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو الشريكة، على أن تفي على نحو كامل بالالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في اتفاق باريس وغيره من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. ونحن نشدد أيضا على الدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع الدولي في توفير ما يكفي من موارد مالية إضافية يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن المهم أن تتمتع منظومة الأمم المتحدة بفهم كامل للكيفية التي يهدد بها تغير المناخ السلم والأمن الدوليين، والكيفية التي تفضي هذه الظاهرة إلى نشوب النزاعات. وقد أقر المجلس بالفعل بالآثار الضارة لتغير المناخ في سياقات محددة عديدة — كحوض بحيرة تشاد ومنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصومال — وشدد أيضا على ضرورة تحسين تقييمات المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ بغية التنبؤ بالنزاعات المحتملة بفعالية أكبر. كما بدأ المجلس العمل على مواءمة عمليات حفظ السلام لتكون أكثر استنارة بتأثير تغير المناخ والكيفية التي يمكن أن يؤثر بها ذلك على الاستقرار في البلدان المستهدفة. بيد أنه يلزم تحسين القدرات والمعرفة والفهم بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ في سائر منظومة الأمم المتحدة. ومن الحيوي إدماج التحليلات ذات الصلة وتقييم المخاطر، والإنذار المبكر في التقارير المنتظمة للأمين العام.

وسيشكل تجاهل مجلس الأمن للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين، خطأ ذا أبعاد تاريخية. فمن الحرائق إلى المجاعات، إلى الفيضانات تشعر كل قارة بويلات غضب تغير المناخ، ولا يمكننا أن ننتظر حتى نوضح أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة هي الأنسب للاستجابة.

الرئيسة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وبادئ ذي بدء أعلن عن تأييد بياني للبيان الذي أدلي به ممثل ملديف بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وأود أن أنوه برئيس ناورو؛ وبرئيس وزراء كوراساو، مملكة هولندا؛ ووزير الدولة للموارد المائية في العراق؛ ونائب وزير خارجية كازاخستان؛ ونائبة الأمين العام؛ وتعرب الجماعة الكاريبية عن خالص امتنانها للسويد، التي ترأس مجلس الأمن

لشهر تموز/يوليه على عقد هذه الجلسة الهامة، وتشكر الجماعة الكاريبية من قدموا لنا إحاطات في وقت سابق اليوم.

إن مجلس الأمن كثيرا ما يتناول المسائل على أساس كل حالة على حدة، وفي معظم الحالات كرد فعل، عوضا عن القيام بذلك بشكل استباقي. وعلى النقيض من ذلك، ثمة تهديد للسلام والأمن العالميين لا يمكن أن يمر دون التصدي له. إن هذا الخطر يفوق بكثير الهيكل الحالي للمجلس. فبموجب المفهوم الحالي للسلام والأمن لن تثبت الهياكل الحالية أنها كافية لمناقشة التهديدات التي يشكلها تغير المناخ. فالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن تتطلب تدابير أكبر كثيرا من التدابير القتالية والعسكرية، والتدابير القائمة على الجزاءات. وينبغي ألا تمر دون إجابة مدى ملاءمة المناقشات داخل المجلس. بيد أن الأولوية ينبغي أن تظل لتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وعلى الرغم من أن التهديد لسلام وأمن البشرية جمعاء جراء تغير المناخ أمر حقيقي، ثمة بعض الدول، المصنفة كدول جزرية صغيرة نامية، تواجه خطرا أكبر — خطرا وشيكا ويتطلب استجابة استباقية تشمل تقييم المخاطر، والتخطيط والتمويل المناسب على حد سواء. ولا شك أن تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر هما التهديد الأكثر إلحاحا للبيئة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن تغير المناخ، ما لم يعالج، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مخاطر السلام والأمن للجميع، ولكن بمعدل أسرع للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام ٢٠١٧ أدى أكثر المظاهر المدمرة لتغير المناخ إلى جعل دولة أنتيغوا وبربودا الشقيقة غير صالحة تماما للسكن، وأرجع إلى الوراء عقودا من التنمية في دومينيكا. وتسلم الجماعة الكاريبية بأن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للمجتمعات البشرية والنظم الإيكولوجية، لا سيما في مجالي الظواهر الجوية البالغة الشدة وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات، وتدهور غابات المنغروف، والتربة الزراعية الساحلية، والمجتمعات السكنية، ولذلك ينبغي التصدي له على وجه الاستعجال.

وفي الاجتماع الأخير لرؤساء الدول والحكومات في الجماعة الكاريبية، الذي عقد في جامايكا من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه اعتمد رؤساء دولنا إعلانا بشأن تغير المناخ، دعوا فيه إلى بذل جهود عالمية لسد الفجوة في مستوى الطموح في مجال التخفيف، ووضع العالم على مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات والقادرة على التكيف مع المناخ. كما حثوا المجتمع الدولي على مواصلة دعم منطقة البحر الكاريبي في جهودها المستمرة للإسهام في جهود التخفيف العالمية والتكيف مع آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود في المنطقة من أجل تخفيف وإدارة المخاطر الحقيقية لخسائر وأضرار لا يمكن إصلاحها. ومع ذلك، من المهم ألا نغض الطرف عن حقيقة أن المخاطر المناخية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التهديدات الأمنية. ومع أن مجلس الأمن نفسه لا يملك الأدوات الضرورية لمكافحة تغير المناخ، فإن اختصاصه يقتضي النظر في جميع المخاطر التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

ختاما، تشكركم الجماعة الكاريبية، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تعرض طائفة من الآراء بشأن الكيفية التي يمكن للمجلس أن يعالج بها المخاطر المناخية في سياق أمني، إن كان له أن يفعل ذلك على الإطلاق. وبالنسبة للجماعة الكاريبية، من المهم أيضاً أن تُبرز نقطة أساسية– علينا أن نعمل جميعا بجدية لمكافحة تغير المناخ، وإلا سنجد أنفسنا وقد تجاوزنا كل قدرة دولية على ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): باسم المجموعة العربية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن هذا

الشهر. كما أود أن أنوه بالمبادرة التي يقودها بلدكم لتعميق مفهوم ومعنى التعددية والدفاع عن قضايا السلام في جوانبه المتعددة في العالم. وأتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية، فخامة رئيس جمهورية ناورو ومعالي وزير الموارد المائية في العراق، والسيدة هندو إبراهيم، ونائب وزير خارجية كازاخستان.

وأتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية لتوضيح موقفها بشأن ما يتناوله مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين وآثار التغير المناخي. ومع إقرارنا بالمسؤولية الأولية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، نرى من الضروري عدم إغفال الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال لضمان عدم تداخل وتضارب أدوار هذه الأجهزة جميعا، فضلا عن عدم الإخلال بالصلاحيات المتكاملة وفق مبادئ الميثاق ومقاصده. كما أننا، في ذات الوقت، نتفق مع الإشارة إلى الخطر الداهم الذي يمكن أن يشكله تغير المناخ على كوكبنا ووجوده. واستشعار هذا الخطر وإدراكه هو الخطوة الأولى لتحقيق الحلول الجماعية الناجعة.

نعم، لم تعد النزاعات المسلحة وأنشطة الإرهاب الدولية تنفرد بكونها التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين في عالم اليوم، هذا العالم الذي صار يعاني ظاهرة التغير المناخي والتبدل البيئي التي أصبحت تشكل محفزا إضافيا للعوامل التي تشكل تهديدا للسلم والأمن بما تسببه من تدهور في الظروف المعيشية والأمن البشري وإضعاف قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

ونجد أن المجتمعات والدول التي تعاني بالفعل من الهشاشة ومحدودية الموارد هي أكثر البلدان عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، حيث تزيد من عدم قدرتها على التصدي بشكل مناسب لحالات الطوارئ وحدوث التعقيدات غير المتوقعة التي تؤثر على الأمن والاستقرار في هذه المناطق وتؤثر بصورة مباشرة على التجمعات المدنية، حيث اضطر كثير من الناس إلى الهجرة والنزوح من ديارهم بسبب عوامل تغير المناخ، كالفيضانات والسيول والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف الترابية والمجاعة وغيرها من العوامل السلبية المترتبة على تغير المناخ التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة اللاجئين والمهاجرين.

إن المنطقة العربية بما تزخر به من تنوع وتباين في المناخ والبيئة ليست بمعزل عن الآثار الأمنية السلبية لتغير المناخ الذي يؤثر على كل بلدان المنطقة العربية. إذ نجد أن عددا من الدول العربية تعاني كثيرا من مظاهر التغير المناخي التي ساهمت في تفاقم العوامل المسببة لوقوع نزاعات سياسية أو مسلحة أثرت كثيراً على الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل موجات الحرارة المرتفعة وارتفاع مستوى سطح البحر، إلى جانب الجفاف والتصحر الذي تسبب في تقليل مساحات الأراضي الصالحة للزراعة أو الرعي، وتراجع المساحات الزراعية نتيجة العجز المائي الذي أدى بدوره إلى تصحر وتملح الأراضي الزراعية وقلل من إنتاجية المحاصيل. وكانت لهذه التطورات السلبية آثار أمنية واجتماعية أدت إلى وقوع صراعات بين المكونات السكانية، مثل الصراع بين المزارعين والرعاة، وساهم بدرجة كبيرة في توتر العلاقات بين هذه المجموعات وقاد في أحيان أخرى إلى وقوع نزاعات مسلحة أدت إلى تشرد المدنيين ونزوحهم.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى الآثار السلبية الحالية والمستقبلية المتوقعة على المنطقة العربية نتيجة تزايد ظاهرة تغير المناخ، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، تود المجموعة العربية أن تشير إلى نجاح المجتمع الدولي، من خلال مفاوضات شديدة التعقيد، في التوصل إلى أطر دولية تحدد مسؤوليات الدول وواجباتها، آخذين في الاعتبار المسؤولية التاريخية للدول الصناعية المتقدمة عن الآثار السلبية الحالية لتغير المناخ. وقد تمثل آخر تلك النجاحات في توصل المجتمع

الدولي إلى اتفاق باريس الذي يمثل خارطة طريق لدعم التعاون الدولي لمواجهة تغير المناخ من خلال قيادة الدول المتقدمة النمو لهذا الجهد الدولي وتوفير وسائل دعم التنفيذ من التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية لدعم جهودها الوطنية والمساهمة في الجهد الدولي لمواجهة تغير المناخ وتعزيز برامجها الوطنية ومواجهة الآثار السلبية.

وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الإطار الدولي المتعدد الأطراف قد نجح في إنشاء آليات دولية لتوفير التمويل للدول النامية، ومن ضمنها مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر. إن من أخطر التحديات التي تواجه المنطقة العربية في إطار التصدي لآثار التغير المناخي على الأمن والسلم ضعف التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة مشاكل تغير المناخ والتبدل البيئي وآثارها على السلم والأمن العربي. ويحتاج ذلك لحشد جهود جميع الأطراف للتوصل إلى نتائج إيجابية يتم عبرها تلافي الوقوع في أتون الصراعات. إن الخلل في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، إلى جانب عدم القدرة على إدارة الأطر البيئية يعد عاملاً رئيسياً في التسبب في وقوع النزاعات وتدهور الأوضاع الإنسانية للنزوح والهجرة، مما يؤكد بدوره على الحاجة إلى المزيد من التعاون وقيام الدول المتقدمة بدعم الجهود الإقليمية والوطنية العربية، خاصة في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والعمل مع العديد من المبادرات التي أطلقت في هذا الصدد لتعزيز التآزر والتنسيق العربي. ومثال ذلك التوافق على عدد من التوصيات في المنتدى العربي التاسع للتنمية والبيئة، بعنوان ”التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير“، الذي عُقد في بيروت، في عام ٢٠١٦. وقد اتفقت الحكومات العربية على ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وإدخال مبادئ التنمية المستدامة في مبادرات فض النزاعات وإحلال السلام وخطط إعادة الإعمار في الدول العربية التي خرجت من الصراع، على نحو يساعد هذه الدول في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

مرة أخرى، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم لكم بالشكر، معالي الوزيرة.

رفُعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.